طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 75

2016 / 8 / 19

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعات السورية في الخارج

لماذا هذه الصورة بالذات؟!

افتتاحية بقلم ليلى الصفدي

لماذا هذه الصورة بالذات.. آلاف الصور تنشر يوميا لمعاناة أطفال سوريين.. لكن فجأة تتصدر صورة معينة وسائل الإعلام وصفحات التواصل. وتلقى الصورة اهتماماً كبيراً يزداد مع كل تفصيل جديد عنها. آلان الطفل السوري الكوردي بثيابه الزرقاء والحمراء الزاهية ووضعيته الأقرب إلى الحياة من الموت يستلقي كطفل نائم هدّه التعب من اللعب كل اليوم. تبكينا وتؤرق منامنا.. من منا لم يتخيل ابنه مكان آلان؟.. من منا لم يمقت البحر وتمنى أن يعيش عمره في الصحراء!

واليوم تتصدر وسائل التواصل صورة أخرى لطفل سوري مصاب نتيجة القصف على مدينة حلب، لا يتجاوز عمره سنوات خمس، يجلس على كرسي أنيق برتقالي اللون ينتظر تقديم الإسعافات لجروحه. يتحسس وجهه المغبر ليجده رطباً.. ينظر إلى يده ليتعرف سبب الرطوبة إن كان دماً أو ماءً أو شيئاً آخر.. ثم يمسح يده لينظفها وكأن ما علق بها هو جريمة العالم الوحيدة.. أم هو الطهر المتبقي في هذا العالم النجس!

التناقض الناتج عن صدمة الطفل يذهلنا ويصدمنا، كيف لطفل بهذا العمر أن يتحمل ألماً بهذا الحجم.. لماذا لا يبكي لا يصرخ!.. لماذا لا ينادي أمه!..هل استوعب أنها قضت وكل العائلة!.. إنه فقط ينتظر بهدوء!

مررنا بآلاف الصور لأطفال وبالغين فارقوا الحياة وتظهر عليهم آثار التعذيب أو تظهر أوصالهم مقطعة أو مشوهة، وهناك مشاهد الذبح والحرق بدم بادر، والتي لا تأخذ هذا القدر من الاهتمام ولا تؤثر في الرأي العام.

هل كلما كانت الصورة أقرب إلى الحياة وإلى المألوف بالنسبة إلينا كانت أقوى تاثيراً؟ وهل الصور الصادمة ببشاعتها ترغمنا على تجاوزها بسرعة كبيرة؟ هل نخاف أن ينال تشوهها منا؟

عمران ابن الخمس سنوات من مدينة حلب المنكوبة، مصاب يجلس على كرسي أنيق، تحتل صورته وسائل إعلامنا.. نرسم كاريكاتيراً وننتج أفلاماً قصيرة عنه، ونرفق صوراً بجانب صورته لتدلنا على المجرمين الحقيقيين.. نكتب عبارات بجانبه ونرفق صورة لأطفال موتى أو مصابين ونضعه عنواناً لبروفايلاتنا الشخصية.. علنا نُسمع صوتنا أو أنات جراحنا لمن يحس أو يسمع.

لا يبدو حتى الآن أن هذه الصور التي تهز الوجدان والمشاعر قادرة على فعل شيء أمام بلادة العالم سوى ارتفاع قليل في بورصة التعاطف الشعبي، التي تعلو وتهبط مع كل مشهد جديد، وقد تفيد أو تضر هنا وهناك في تفرعات المأساة السورية، وعلى الأخص على صعيد إيواء اللاجئين. أما المحنة السورية المعمّمة فيبدو أنها ستبقى رهينة القرارات الدولية إلى أن يشاء حكام المراكز القساة وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية، وذلك في ظلّ عجزنا جميعاً كسوريين عن اجتراح الحلول وتقديم التنازلات التي ربما تكون وحدها الكفيلة بإنهاء عذاباتنا وخساراتنا.

"كثيراً ما نبكي نحن مصوري الحروب، لكن العالم كله بكى ليلة أمس" المصور: محمد رسلان

طلعنا عالحريّة

مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.

رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت

facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي - هاني عباس
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

تحديداتٌ في الطائفية

شوكت عرز الدين

وجِدت الطوائف على الدوام، ولكن ليست دوماً بصيغة طائفية! وقد أنتجت الطوائف السوريّة طائفية نوعيّة في سياق ما بعد الحداثة. من هنا علينا التفريق بين الطائفة وبين الطائفية. فالطوائف سابقة على الإسلام والمسيحيّة واليهوديّة، بينما الطائفية لاحقة على الطوائف بسياقٍ موضوعي وأوهام ذاتيّة. وكذلك التفريق بين الحلول الحداثيّة وبينَ الحلول ما بعد الحداثيّة. فالحلول الحداثيّة عن طريق الاندماج والمواطنة لم تنجز في سوريّة على مدى قرون، وطرحها الآن بدون نقدها إشكالية مغلقة، لاسيّما مع عدم الالتفات لما أصاب مثل هذه الحلول من تحديدات في سياق ما بعد الحداثة.

وهكذا يولد السوريّون، كسواهم من الناس، في أرضيّة قائمة دونما خيَارٍ؛ أرضيّة مثل الأسرة والعائلة والطائفة والقوميّة والوطنيّة والجنسيّة والزمان والمكان والأرض.. والتفريق هنا بين الطائفة وبين الطائفية هو نفسه التفريق بين اللااختيار، وبين الاختيار.

فالطائفية في سياق مابعد الحداثة جديدةٌ؛ إنها تبدو وكأنها "ضرورة" للطوائف لا مجال فيها للحكم الأخلاقيّ، مع أننا نحاكمها أخلاقياً فقط. ولذلك على الحلول أنْ تتجدد وتتموضع في السياق الجديد.

ويتميز سياق ما بعد الحداثة بميزات ست أضفت جديداً على الطائفية بوصفها قائمةً في سياق: الفوضى وتداعياتها في سوريّة. واللا تفاضل بين القيم؛ كقيم الوطنية وقيم الطائفية، وقيم الخير والشّر والجمال والقبح والحق والباطل، لدرجة بات "كلّه ماشي". والمظلوميّة الهادفة للمفاضلةً بالظلم قياساً بباقي المظلوميّات. والضياع في الاتجاهات والبوصلة وعدم التعيّن للمستقبل، والأنكى من ذلك عدم تعيّن للواقع. والافتراض ودوره في التواصل الافتراضيّ الذي يجعل من الفرد ابناً وبنتاً للشبكة العنكبوتيّة أكثر من كونهما ينتميان لطائفة بعينها. وإرادة الحريّة في كسر القيود والاحتكار وإنتاج الجديد والغريب القائم على التنوع والاختلاف. وهذا ما جعل الطائفية تظهر بإهاب جديد يختلف عن تمظهرها سابقاً.

كانت الحداثة الغربيّة قد طرحت المواطنة والاندماج في ظلّ الدولة الحديثة كحلٍ لمشكلة الطائفية، ولم يستطع العرب عموماً والسوريون خصوصاً تحقيق وعود الحداثة هذه. فتعايش فينا نتاج حقبتين هما ما قبل الحداثة والحداثة. الأولى طرحت الرعوية (راع- قطيع، بدون حقوق، وتراصف طوائف أو إخضاع بعضها للبعض الآخر)، والثانية طرحت المواطنة والاندماج في ظل الدولة الحديثة. فصارت سوريّة دولة "حديثة" بدون مواطنين لهم حقوق، بل رعايا عليهم واجبات السجود للحاكم- الراعي على أفضاله ومنحه، وكان قوامها "تساكن الطوائف" في حدودٍ جغرافيّة سياسيّة. ولنلاحظ تساكن الطوائف في مقولة "شركاؤنا في الوطن" التي تشي بوجود أكثر من فريق متساكنين، ومقولة "الطائفة الكريمة" كذلك!

ومع دخولنا مرحلة ما بعد الحداثة التي تجاوزت الأدب والفن والفلسفة، لتطال العلوم والسياسة والمجتمع، دخلنا في خليط بين نتاج الحقب الثلاث. وصارت الحلول والمشاريع الطافية على السطح السياسيّ تعيد إنتاج مقولات الحداثة من قبل المعارضة لحلٍ مشكلة الطائفية، وهذا ما ينطبق عليه المثل الشعبيّ: "الله يطعمكن الحج والناس راجعة"! وكذلك يمارس النظام أساليب حداثيّة في التدمير والإخضاع. وينسى أو يتناسى الطرفان أنّه لا حلول حداثيّة لمشاكل ما بعد حداثيّة.

في سياق ما بعد الحداثة تنشدُّ الطائفة أساساً إلى الأصل كبديلٍ للتاريخ والتحول؛ فيتحول هذا الأصل المزعوم إلى طوطم جديد للعبادة والتقدّيس في الطائفية! وتصبح فكرة الأصل في الطائفية ضدّ المكان- الوطن وتتعداه -بمعنى التجاوز والاعتداء- إلى ما بعد حدود الوطن- المكان؛ إلى إيران، تركيا، السعودية، روسيا.. وفي الآن نفسه تعبرُ فكرة الأصل في الطائفية الزمانَ كجوهرٍ ثابت لا يعتريه الباطل من جميع الجهات ولا يتعرض للصيرورة!

هنا يبرز السؤال التالي: لماذا استطاع النظام توظيف الطائفية ولم يستطع السوريون إلغاء الطائفية وتجاوزها بالاندماج والمواطنة..؟ ويبرز السؤال المعكوس كذلك: لماذا لم يستطع السوريون توظيف "التساكن الوطنيّ" لإنجاز الاندماج والمواطنة، واستطاع النظام تحويل التساكن الوطني إلى الطائفيّة؟ طبعاً الإجابات كثيرة، ولكنها لا تأخذ سياق ما بعد الحداثة بعين الاعتبار، وتنظُر للمشكلة لا بوصفها مشكلةً واقعيّة، بل كمشكلةٍ أخلاقيّة قديمة، وحلها معروف ومألوف وقديم أيضاً.

تتجه الطائفية إلى تأسيس مظلوميّتها، وتأسيس مناطق نفوذها، وإلى تقويض فرديّة النفس الإنسانيّة غير الطائفية وغير الوراثيّة وغير الجماعيّة، وتقويض مسؤولية هذه النفس عن فعلها واختيارها، لصالح الاعتداء على مولدها غير الاختياريّ وطائفتها الإجبارية بالولادة. وهذا مما يُقوِّض المواطنة مرةً، وإلى الأبد.

أجل، تتبلور الطائفية بالخوف الوجوديّ على مصير الطائفة المستقبليّ والجمعيّ، وبالحفاظ الحديّ على الأصل الماضويّ المشتق من النسل والنسب والمثل المقدّس.. ولنلاحظ أنَّ ربط الطائفية بالأقليات غير صحيح؛ فطائفية الأكثرية واقعة أيضاً: ففي العراق الشيعة أكثريّة وفيهم طائفية، وفي سوريّة السنّة أكثريّة وفيهم طائفيّة. ومشكلتنا في الطائفية لا في الطائفة، ومغالبة الطائفية هدفنا. أنْ تكون طائفياً، وأنْ تكوني طائفية، يعني اختيار أمن الطائفة واستقرارها، والعمل على مصيرها على حساب الطوائف الأخرى، وعلى حساب الوطن- المكان و الزمن- التاريخ، وعلى حساب قيم الحداثة غير المتعيّنة وغير المتجددة؛ لتنتصر بالطائفية لقيم ما قبل الحداثة، وللملّة الناجيّة على حساب السوريّين، وللماضي على حساب المستقبل.

لقد كشفت الثورة السوريّة عقم "مبدأ التدخل الإنساني"، وبيّنت محدوديّة "حقوق الإنسان" وحصريّتها، وأبرزت نواقص "الديمقراطيّة"، وأظهرت المصالح التي تتعارض مع مشاريع الاندماج والمواطنة. وما هذه المبادئ والشعارات إلا من سياق الحداثة.

فعلياً وبكلام أخر: لقد أشّرت الثورة السوريّة على حقبة الحداثة، وعلى النُخب السوريّة التقاط الإشارة لتجاوز منجزات الحداثة بالنفي والتخطي والإثبات.

عبءٌ ثقيلٌ مثلث الأطراف ملقى على عاتق السوريّين: -1 تصفية آثار ما قبل الحداثة. -2 إنجاز قيم الحداثة بعد تجديدها. -3 التكيّف مع فوضى ما بعد الحداثة وانعدام القطبية الدوليّة وحالة اللاتفاضل بين القيم..

ويبقى على السوريّين، بعملهم وعلمهم، تقويض الطائفية، وتعيّن المستقبل، الذي يحاول الآخرون تعيّينه بالنيابة عنهم لا بمشاركتهم.

تفجير القامشلي ومهمة البحث عن "الأحبة"

كمال شيخو

كان يوماً عادياً كغيره من أيام الصيف الحارقة. ارتفاع درجات الحرارة يجبر أهالي مدينة القامشلي -أقصى شمال سوريا- على التبضع والتحرك في ساعات الصباح الباكرة، للانتهاء من أعمالهم قبل حلول منتصف النهار حيث ترتفع درجات الحرارة لتتجاوز الأربعين.

لكن حدثاً واحداً غير يومها كل شيء؛ ففي صبيحة الجمعة 27 من شهر تموز/يوليو الماضي، وعند الساعة التاسعة والربع، وقع انفجار مزدوج أودى بحياة أكثر من 50 مدنياً، وخلف أكثر من 140 جريحاً من أهالي المدينة ذات الغالبية الكردية.

جثث تناثرت على الطريق المؤدي من ساحة أوصمان صبري إلى مركز المدينة. وعلق العشرات تحت الأنقاض لساعات طويلة، خرابَ كبير ودماء تنزف وأصوات أنين الجرحى تزيد المكان خوفاً ووحشة.

وتبنى تنظيم "الدولة الإسلامية" الانفجار، وقال في بيان نشرته ذراعه الإعلامية "وكالة أعماق" إن: "انغماسياً فجر نفسه بشاحنة مفخخة بتجمع مقرات للوحدات الكردية تضم هيئات الدفاع والداخلية والعلاقات العامة والتجنيد بالقامشلي. وقتل أكثر من مئة شخص وجرح العشرات".

البحث عن الأحبة

يومها قصد الخال أبو ولات صيدلية الدكتور جوهر إسماعيل، الكائنة بالقربِ من جامع قاسمو. وشاءت الأقدار أن يتأخر قليلاً، حيث كان يفترض وصوله في تمام الساعة التاسعة صباحاً ليكون أول الزائرين.

فالصيدلي جوهر يعطيه دواءه مجاناً دون أن يتقاضى أجراً. فحالة الخال المادية لا تسمح أن يشتري الدواء أربع مرات في الشهر. وهو يعاني من مرض عضال يتطلب الالتزام بالدواء، وتجديده مرة كل أسبوع.

كان الصيدلاني جوهر يقول له ممازحا: "مهما حييت سأعطيك الدواء مجاناً لوجه الله. بعد مماتي ادعو لي أن يغفر الله عني ويمسح ذنوبي".

عندما وصل الخال إلى بداية الطريق العام، لاحظ أمراً مريعاً قد حصل، وصفه قائلاً: "كأنه يوم الحشر، كأن الناس ماتت لتُبعث من جديد ليوم القيامة. عشرات الجثث على الأرض. المئات من المصابين يتراكضون بخطوات مغلفة بأنين جراحهم، يبحثون عن أحبتهم بين ركام المنازل والدخان المتصاعد".

سارع الخال إلى صيدلية الدكتور جوهر وهو يدعو في قرارة نفسه أن يكون هو الآخر تأخر اليوم، فالجمعة يوم عطلة، ولكن كعادته يذهب لفتح صيدليته ليوزع الدواء على المحتاجين والفقراء.

عندما وصل إلى نقطة الانفجار. كان المشهد صادماً له؛ فالصيدلية أصبحت ركاماً يتصاعد منها الدخان الأسود والغبار. ولم يتبقَ منها سوى الأطلال والأنقاض. لم يتمالك نفسه وبدأ بالبكاء كالطفل الصغير، وإذ بإحدى اللواتي كنّ في مكان الانفجار تقول له: "طول بالك يا خالي. قضاء الله وقدره"، فرد عليها الخال: "هل الدكتور جوهر كان في الصيدلية"، فتجاوبه المرأة: "نعم"، نزلت الكلمة على مسمعه كالصاعقة، ولم يصدق للوهلة الأولى، سألها مرة ثانية وثالثة وهو يتابع بكاءه.

استغربت المرأة شدة بكائه واستفسرت إن كان يعرف الدكتور، فأجابها أبو ولات: "أنا من يعرفه، ويعرف يده البيضاء التي كانت ممدودة للمحتاجين والفقراء.. قالها لي إذا متُّ ادعو لي بالرحمة"، فترد عليه المرأة بلهجة حزينة بأنها زوجة الصيدلي جوهر، وأم أولاده: جين ذات الست سنوات، ومحمد ذي الأربع سنوات!

عرس كبير

إبراهيم فرمان، والذي رفض مغادرة مدينته القامشلي بعد أن قررت عائلته الهجرة إلى سويسرا. فهو يحب مدينته وحبيبته أفين الموجودة فيها، وقرر أخيراً أن يخطبها ويتزوجها ليتمسك أكثر بالبقاء في مسقط رأسه.

لم يتبقَ سوى 48 ساعة على حفلة الزفاف. الأمر الذي دفع إبراهيم إلى توزيع بطاقات عرسه بيديه. واعتبر أنه من الواجب أن يدعو شخصياً من تبقوا بين أصدقائه ورفاق دراسته، بعد أن هجر المدينة القسم الأكبر منهم، ورحلوا إلى بلدان اللجوء، جراء الظروف المعيشية القاسية التي فرضتها ظروف الحرب.

شيرين أخت إبراهيم قدمت له النصيحة والمشورة بأن لا يقيم حفلاً ويكلف نفسه كل هذه المصاريف. فلم يتبقَ من أصدقائه سوى قلة قليلة يُعَدون على أصابع اليد، وقالت له: "يا أخي ما في داعي لحفلة ومعازيم وكروت، كل من تبقى من أصدقائك لا يتجاوزن العشرة، وحتى أقرباءنا لم يتبقَ منهم غير عائلتين أو ثلاثة، نقيم الحفل في منزلنا وصلى الله وبارك".

بيد أن إبراهيم أصرّ أن يجهز للعرس وكأن شيئاً لم يحدث. يومها قرر أن يخرج باكراً. فمهمة توزيع بطاقات الدعوة ليست بالسهلة. والعرس لم يتبقَ عليه سوى 48 ساعة. وعليه أن لا ينسى أحداً من معارفه. حتى ممن تعرف عليهم حديثاً. كتب أسماءهم في قائمة المدعوين علّه ينسى بحضورهم وحشة فراق أصدقائه وأهله.

شاءت الأقدار أن يكون أحد المدعوين يسكن بالقرب من مكان الانفجار. وبعد وصوله بدقائق، حدث الانفجار. تناثرت بطاقات عرسه في مكان التفجير وتلونت بالدم والسواد.

وتابعت شيرين حديثها لتقول: "قبل الحادثة بيوم اشترى بدلةً رسمية لونها أسود وقميصاً أبيض. لكنه زف بكفن أبيض إلى مثواه الأخير!".

واختتمت شيرين تقول: "نعم حضر كل أهالي مدينة القامشلي عرس أخي. هذا ما كان يحلم به. ستبقى يا أخي هنا بالقامشلي ولن تغادرها بعد اليوم".

يذكر أخيراً أنّ الانفجار وقع بالقرب من جامع قاسمو، والأخير له دلالة رمزية لدى نشطاء ومعارضي المدينة الحدودية مع تركيا. حيث كان نقطة تمركز انطلاقة المظاهرات المناوئة لنظام الحكم في سوريا منذ بداية شهر آذار /مارس سنة 2011. ومن أمام بوابته كان يخرج آلاف المنتفضين وتتعالى أصواتهم المطالبة بإسقاط النظام الدكتاتوري.

في إدارة الحقد

براء موسى

رائد، (اسم لا على التعيين) شاب رزين، عُرف باللطف والوداعة لدى أصدقائه، وكان يحفظ الكثير من مقاطع الحب في شعر نزار قباني، ويهيم في أغاني ماجدة الرومي في قصّة حبّه الأولى. عندما أنهى رائد دراسته الثانوية بمجموع متوسط، نصحه الأهل والأصدقاء بالتطوّع في الجيش العربي السوري، ورغم أنّه كان يسمع الكثير عن الفساد في الجيش إلّا أنّه رضخ لرغبات أهله وأصدقائه، فغادر شقائق النعمان وأزهار الليمون، ليلتحق في دورته التدريبية الأولى في الحياة العسكرية، لينفرز بعد ذلك إلى أحد الأفرع الأمنيّة في البلاد، وفي ذلك الفرع الأمني عمل رائد محقّقاً، وكان راضياً بقرارات رؤسائه بمنع الضرب للمعتقلين سوى بعض الاستثناءات، فبعض المعتقلين كانوا يستثيرون فيه الحنق، لدرجة زادته يقيناً أنّ الضرب وحده جدير بالكثير من المعتقلين.. ولكنّه بعد المظاهرات الأولى لانتفاضة السوريين في آذار/مارس 2011 نقم بشدّة على قرارات عدم الضرب في الفرع كما جميع رؤسائه، وشيئاً فشيئاً غدا ذلك القرار، كما كان في معظم الأوقات، لا يساوي الحبر الذي كُتب به، بل إنّه صار مدعاة للسخرية إذا صادف أن ذكره أحد الزملاء، وانمحى تماماً من ذاكرة الرؤساء والإدارة.

في الأفرع الأمنيّة السورية المنتشرة على طول البلاد، وكذلك السجون، قُتل الآلاف من السوريين تحت التعذيب، وقُتل أضعاف أضعافهم خارجها، ويكاد السؤال يحار في البحث عن أجوبة له: كيف تحوّل رائد -ذاك الشاب الرقيق- إلى قاتل؟ من أين أتى هذا الكمّ الهائل من الحقد؟ ومن يُدير هذا الحقد ويُمسك بخيوطه؟

المُعاينة التي عاشها السوريون على أرض الواقع، كما الوعي الجديد لديهم بفعل ثورتهم، فتح آفاقاً لمعرفة الكمّ الهائل من جرائم النظام، والوسائل التقنية الحديثة سهّلت الكشف عن جرائمه القديمة، وحدهم فقط أدوات هذا النظام والمُوالون له يرون في تلك الجرائم دفاعاً عن النفس لجرائم مضادة، وأنّها دفاع عن حقّ أُنجز من خلال مثابرتهم على بناء دولة قويّة كانوا ينعمون في ظلّها بـ "الأمن والاستقرار"، وبذلك تحوّلت جرائم النظام لدى هذا القطّاع من الناس إلى قَصاصٍ يُبيح المزيد من القتل..

كان ذلك أوّل الحقد.

تهديم الدولة من قِبل هؤلاء "الثوّار" استدعى آليّات الدفاع عن الدولة بكلّ الأساليب دون قيد أو شرط، حتّى لو وصل إلى قتل وتدمير الشعب لصالح المؤمنين بهذه الدولة والراضين بها، وأمّا هؤلاء "الجراثيم" الضارّة بمصالح الدولة وأنصارها فلا مناص من مكافحتهم، سواءً بالأسلحة البيولوجية، أو التعذيب الذي يروي شيئاً من غليل الحاقدين، ولو على أشلاء تلك الحثالة من أبناء الشعب الذين يزاحمونهم في العيش.

هذا الحنق الذي تحوّل إلى حقد، يبدو تسويغاً لقضيّة "محقّة" تتغاضى عن "أخطاء" لا بدّ منها في سبيل الدفاع عن الدولة، وتكاد هذه الرؤية تطغى على مؤيّدي النظام والمدافعين عنه، بصرف نظرٍ مُتعمّد تماماً عن البحث عمّا يُتعب ويُرهق الضمير المُحتضر.

لكن، مالذي يجعل أنصار النظام يستسيغون أشكال التعذيب الرهيبة في المُعتقلات؟ بل ويستمتعون به؟ وعلى الأقل يتغاضون عنه؟

ثمّة فرق بين دافع الحقد الدفين، ودافع المجرم للدفاع عن جريمته المُستمرّة، والحصيلة بين اجتماع هذين الدافعين هو التوصيف الواقعيّ لدفاع النظام عن وجوده، كما جميع الديكتاتوريات في السياق التاريخي، والعدميّة التي يقوم بها من جرائم بغير حساب هي بالضبط ليقينه أنّ المحاسبة العادلة أصعب تخيّلاً من العدميّة التي يرتكبها، والتي يتشارك وداعش بها.

في البدء كان الحقد، ثمّ كبرت الجريمة باتساع قواعدها من المُنساقين إليها بقصدٍ، أم بقطيعيّة الانسياق، وقديماً سنّ حزب البعث مادّة الدستور الثامنة التي عنَت بالضبط: "حقد حزب البعث على الدولة والمجتمع"، الروّاد الأوائل لذلك التشريع هم الحاقدون الأوائل، ثمّ توزّع الحقد على دائرة أوسع لتغييب ملامحه، فعندما تكون الجريمة هيجاناً جماعيّاً، يكون عبء الضمير الفردي من ثقلها أقلّ، ومع الزمن تلاشى وجع الضمير الفردي ليذوب في سلوك "اعتياديٍّ" يرتكبه الجميع.

ترسخ الحكم الأسدي بديلاً عن البعثي المؤسّس بعد انتصار الأسد الساحق على المجتمع بمجموعة من المجازر تكاد تُنسى في ظلّ هول المجازر التي ارتكبها الوريث منذ انتفاضة السوريين لخمس سنوات خلت من عمر الثورة، ويطرح ذلك سؤالاً على علم الاجتماع: هل الحقد الموروث أكبر من الحقد المؤسّس؟

الحال يؤيّد تلك الفكرة ويُؤكّدها، ربّما لأنّ الحقد الموروث تراكميّ، ومن سوء حظ السوريين اليوم حصاد كلّ ذلك التراكم من الحقد المطبوخ بعناية.

بين المشاركين إصراراً وعمداً في الجرائم المُرتكبة، وأولئك الذين سيقوا لمشاركتها دون إرادة عاقلة، وبغفلة منهم في عمليّة سحبهم إليها، ذلك الفارق في الحقد، فأضحينا بين حقدين: أصيل ومركب؛ فأصحاب الحقد الدفين من مجرمي النظام الأوائل يحرصون تمام الحرص على إقحام أصحاب الحقد المُركّب في ذات السفينة التي أوغلت في دماء السوريين، لتتحوّل المقولة العدميّة: "عليّ وعلى أعدائي" إلى "عليّ وعلى أصدقائي" وبذلك يبلغ الحقد ذروة لا تُطاق بشاعتها.

في المادة المنشورة في جريدة نيويوركر مؤخراً حول وثائق مسرّبة تشي بارتباط بشار الأسد شخصياً بالإشراف على عمليات القتل والتعذيب من خلال اطّلاعه على قرارات ما كان يُدعى "خليّة الأزمة"، والتعديلات التي يُجريها على تلك القرارات الأمنيّة، أو يصدرها هو من دونهم، في هذه المادة نستطيع أن نلمح إدارة الحقد بعينها مهما ألصق الموالون تهمة "الأخطاء" لغير رأس النظام، ويعصى على الفهم متى سيُدرك هؤلاء أنّ إدارة الحقد كانت مركزيّة.

في وطن العذاب والتعذيب هذا، قُتل رائد في إحدى معارك الصراع بين الأسد ومعارضيه، وحرص إعلام النظام على تصوير أمّه وهي تُبدي استعدادها للتضحية ببقيّة أبنائها فداءً للوطن، وقائد الوطن.

أم سميح..
عندما "يكتب في يافا الليمون.."

أسامة نصار

تتهادى بنا السيارة (السوزوكي) وبالكاد تجد طريقها بين الحفر والأنقاض التي خلّفها القصف على حي جوبر في طرف الغوطة الأقرب لدمشق. القصف اليومي غير المنقطع أحال الحي أكواماً من الأنقاض، لكن بعضها مسكون! والطرقات أو الممرات تم شقّها أيضاً بين الركام والأنقاض.

ليس وقت الصلاة، لكن إمام الجامع كان بالانتظار على باب ما بقي من مسجده. يبادر السيدة الخمسينية التي تسوق (السوزوكي) بالسلام: "أهلين خالتي أم سميح.. الله يخلي لنا ياكي" فترد السلام وتطلب منه أن يساعدها بتوزيع ما معها لأن عندها التزامات أخرى.. وأيضاً لأن البرد لا يُحتمل.

حتماً، لا تجد أحداً في الغوطة الشرقية -من الفقراء خاصة- لا يعرف (خالتي أم سميح)؛ الناشطة المخضرمة التي ساهمت مع الشهيد أبو مرشد مدلل بإنشاء مؤسسة يد واحدة الإغاثية، تديرها وتقوم بكل الوظائف فيها، من الإدارة إلى المحاسبة إلى التصوير والتوثيق، التسويق والعلاقات، الرصد والمشتريات والتوزيع والتوصيل.. وقيادة (السوزوكي)!

أم سميح (فاتن أبو فارس) تحمل إجازة في الآداب من قسم اللغة الإنكليزية في جامعة دمشق، وعملت قبل الثورة بالترجمة، مهنة أبيها المولود في يافا في فلسطين.

تشرق أم سميح قبل الشمس، تصلّي وتقرأ ورداً.. تدعو طويلاً بالرحمة لأصدقائها الشهداء، وتدعو بالفرج لابنها سميح المختفي في سجون النظام منذ ثلاث سنين. سميح اعتقل قبل شهور قليلة من تخرجه من كلية الطب. قبل اعتقاله كان ناشطاً في تأمين الأدوية للمصابين والمرضى، وإقامة المشافي الميدانية لإسعاف جرحى المظاهرات الذين يطالهم رصاص قوات النظام والشبيحة.

مثل كل أمهات المعتقلين والمغيّبين، لا يسكت عنها ألم فقدان ابنها، ولا تملّ من تقصّي أي خبر عنه؛ "أين هو؟ وصلني أنه صار بالجوية! هل هو حيّ؟ يارا صبري قالت تحول لصيدنايا! هل سأعيش لأراه جراح أعصاب كما كان يطمح؟"!

نشطت أم سميح في بداية الثورة بالمظاهرات والاعتصامات، ثم تحوّلت للعمل الإغاثي ضمن مشروع صغير أطلقت عليه اسم (مطبخ أحرار السويداء) تقوم به بإعداد الطعام المطبوخ مجاناً للمحتاجين. وسبب التسمية أن صديقاتها من أهالي السويداء (تعرفت على معظمهن داخل المعتقلات) سألنها كيف يمكن أن ندعم الثورة ومدينتنا لازالت (هادئة)؟ واقترحن تقديم تبرعات مالية تقوم هي بتوصيلها للمستحقين في الغوطة الشرقية الثائرة. ولا يخفي الاسم الدلالة التي أرادت إيصالها على الوحدة الوطنية والشعب الواحد.

ثم اقتضى تطور العمل، وتوسعه ليشمل متبرعين آخرين (من مناطق وطوائف أخرى) أن تغير أم سميح الاسم إلى (مطبخ يد واحدة)..

ولما صار العمل يشمل نشاطات أخرى غير الطبخ استبدلت كلمة (مؤسسة) بكلمة (مطبخ)، واستمرّ المشروع رغم فقدان أم سميح شريكها وسندها الشهيد أبو مرشد مدلل، وصار اسمه: مؤسسة الشهيد محمود مرشد مدلل – يد واحدة.

تقدم المؤسسة التي تأخذ أم سميح فيها كل الأدوار الدعم للمحاصرين بأشكال تقليدية أو غير تقليدية: سلل غذائية، طعام مطبوخ، حليب الأطفال، تأمين أدوية وعلاج طبي، لوازم منزلية، كفالات أيتام (أكثر من 160 كفالة)، ملابس وبطانيات، حلوى وألعاب وحفلات ترفيهية للأطفال، قرطاسية للمدارس، حطب للتدفئة، سبل ومناهل المياه في الشوارع، صيانة البيوت المتضررة بالقصف، مبالغ نقدية..

وتدير أم سميح صفحة على فيسبوك تحمل اسم المؤسسة. تنشر على الصفحة ما تقوم به من أعمال بطريقة مبتكرة، وتصرّ دائماً على ذكر من تبرع بالمال بالاسم، إلا إذا طلب "فاعل الخير" أن لا يُذكر. ومع أنها ترفض تصوير المستفيدين من الإغاثة، لا يمتنع بعض زوار الصفحة العابرين عن انتقاد الرياء أو إذلال المحتاجين!

رغم ضيق حالها لا تردّ أم سميح أحداً، ورغم حزن ومكابرة مرسومين على سمرتها لا تعدم وسيلة لتقديم المساعدة أو لاختراع أسباب الفرح.. يصل بها (الهوس) أن ترى نشاطها القادم في منامها! فتقوم من النوم لتعطي الفرح شكل قالب حلوى بشموع وألعاب نارية يلتفّ حوله أطفال في روضة، أو تملأ سياراتها بألواح الثلج توزعها في الصيف على من عدموا الكهرباء والمال (وهل يشرب الفقراء ماءً بارداً؟!) أو أن تنجح بتهريب علبة (نسكافيه) إلى داخل الغوطة تهديها لمدمن سابق حرمته سنوات الحصار من جرعته اليومية!

ليس من النادر أن تقطع الغوطة الشرقية في اليوم الواحد طولاً وعرضاً، لتصل أماكن لا يعرف أحد غيرها أنها موجودة، وفيها محتاجون. إذا مرّت -ولو مصادفة- بأحد الأحياء الفقيرة تجد الصغار والكبار من سكانها يتقاطرون ومعهم أوعية اعتادوا أن تملأها لهم أم سميح بالطعام والفرح.

أكثر ما تجدها في المناطق الساخنة، إذا اشتدّ القصف عليها.. ربما ذهبت من طريق صباحاً ثم انعطب أو خرج عن الخدمة وقت عودتها ظهراً.. لا تمشي بين الرصاص مثل أم سعد بطلة قصص مواطنها غسان كنفاني، وإنما بين القذائف.

مشهد: (أيضاً ليس من رواية أو فيلم وإنما من أحد أيام أم سميح):

أثناء الاقتتال الداخلي بين فصائل الغوطة، اعتبر كل فصيل تمركزه في منطقة ما يعني امتلاكه لها، فسورها بحواجز وسواتر ترابية. العناصر عند السواتر اعتذروا من أم سميح؛ فالأوامر لا تسمح لأي سيارة بالعبور. انتهت المفاوضات. وتمّ نقل حلل الطعام المطبوخ يدوياً فوق السواتر الترابية والدشم التي أقامها الإخوة بين بلداتهم. تركت أم سميح سيارتها على طرف الساتر الغربي في حرستا واستعارت سيارة (سوزوكي أيضاً) من أمام الساتر الشرقي في دوما، وتابعت طريقها. ولم تنسّ أن تسكب للعساكر على الحواجز طعاماً أطيب من مخصصاتهم المعتادة!

مشهد:

وبينما الحرب بين فصائل الغوطة على أشدّها، تطالع على صفحة (يد واحدة) منشوراً بلغة شاعرية لا تنسجم مع الواقع الكارثي الذي خرج منه المنشور: مقطع مصوّر بموبايل أم سميح

لماعزين صغيرين يرتعان على المرج، يرافقه تعليق بصوتها: "ولادة أنثى الماعز الثانية، جدي وسخلة جميلين.. مبروك والحمدلله على السلامة"!

جديدها (طبخات نوعية) كما تسميها؛ رأت أم سميح أن المطابخ الخيرية انتشرت أكثر مما ينبغي، وغياب التنسيق يؤدي لغياب الترشيد، فلم يعد غريباً أن ترى الأكل المطبوخ مرمياً في حاويات الزبالة، رغم وجود جياع ربما في حي مجاور. ومعلوم أن كل ما هو معروض من الإغاثة لا يسدّ الطلب. فترد أم سميح بإعداد أطباق من (المشاوي) أو (كبة لبنية) أو غيرها من الأكلات (الفاخرة) لعدد من أكثر العائلات عوزاً.

وللأسباب نفسها بدأت بأعمال (تمكين المجتمع)، مثل تأمين رأسمال لمشروع صغير، أو شراء ماكينات خياطة لورشة في كفربطنا ستعمل بها زوجات لشهداء أو معتقلين؛ مما أنجز فعلاً: بسطات بنزين وبقاليات صغيرة ومحلات لبيع القرطاسية (تشتري بنفسها القدور والمكاييل والبضاعة وكل اللوازم) وبدأت بمستفيدين شباب عندهم بتور في الأطراف. وبينهم امرأة أيضاً من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تحب أن الجميع يناديها "خالتي أم سميح" حتى النساء أو من هم أكبر منها سنّاً. وتزعل ممن ينتقد ارتدائها للبنطال، ينتقدونه ليس لأنه غير محتشم، وإنما لأنه بنطال، أو لأنها امرأة، أو لأنها امرأة تقود سيارة (سوزوكي) أو لنقل لأن نشاطها يذكرهم كم هم صغار وعاجزون. ثم لا يمنعها زعلها منهم أن يكونوا من المستفيدين من أعمالها!

مشهد:

ليس أحد محبيها، وإنما أحد المحققين في فرع الخطيب يلكزها ويصرخ هازئاً: "عاملة حالك الأم تيريزا؟"!

أم سميح ظاهرة، وليست فقط حالة أو قصّة دأب ونجاح؛ بحضورها تتكثّف معاني الإنسانية والتضحية؛ العطاء وحب الخير، حب الفقراء والضعفاء والمستضعفين، الغيرية والعزة.. فلسطين والقضايا المخذولة.. وقيم نبيلة أخرى تغري كثيرين باستثمار سياسي (أو تلميعي) إن حسبوها على أحزابهم أو تياراتهم. تدرك هذا لكنها ترفع، وترفض الاستثمار في سجل شخصي حافل، من بين ما يتضمنه ثلاث اعتقالات في الثورة، ونضال نسوي مهم قبل الثورة أو مع التنظيمات الفلسطينية..

من المعتاد أن تغيب الشمس عن أم سميح وهي في مقبرة البلدة، تقرأ الفاتحة وما تيسر على أرواح شموس وكواكب غربت عنها، تسقي الزرعات على قبر أبو مرشد وتخصّه بالعتاب: رفيقي.. لماذا سبقتني؟!

المفهوم المغلوط للمؤسسات والمكاتب الامنية في الثورة

ابو القاسم السوري

إن الأمن، يعني السلام والطمأنينة، وديمومة مظاهر الحياة، واستمرار مقوماتها، وشروطها بعيداً عن عوامل التهديد، ومصادر الخطر، وبحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى في كل ظرف وزمان ومكان، فقد أصبح الأمن المطلب الأول لكل الكائنات الحية، والهدف المحرك لنشاطاتها، والمتغير الحاكم لتفاعلاتها وعلاقاتها.

وضرورة الأمن كشرط لازم لحياة الإنسان أمر أكدته وأعلنته ليس فقط النصوص البشرية فحسب بل وحتى النصوص الدينية، قال تعالى في محكم تنزيله "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

ولأهمية وجود الامن لاستمرار الحياة البشرية فإن مهمة إيجاد الأمن والحفاظ عليه أوكلت لأهم تنظيم أوجده الفكر البشري وهو الدولة، ولذاك فإن مهمة الأمن هي مسؤولية الدولة ومؤسسات السلطة العامة فيها وبشكل حصري. أما في حالات الصراعات التي تشهده الدول في المراحل الانتقالية فإن أولوية الأمن تتصدر كل شيء، ويصبح الأمن هاجساً يؤرق الجميع.

ونحن كسوريين عانينا ما عانيناه خلال المدة الماضية من الفقدان شبه التام لمفهوم الأمن بمختلف أبعاده بسبب إجرام النظام واستهدافه للمناطق الخارجة عن سيطرته وبطريقة جنونية، بجميع أنواع الأسلحة. طبعاً هذا الأمر جعل المناطق المحررة هي مناطق غير آمنة. ولكن الصورة للواقع الأمني لا يمكن حصرها ضمن هذا الإطار فقط؛ فتردي الواقع الأمني في المناطق المحاصرة لم يكن نتيجة سياسة الإجرام الذي ينتهجها النظام فقط، بل كان هناك مظاهر أخرى من عدم الأمان تمثلت أساساً بغياب القانون الناظم للقوى الموجودة داخل هذه المناطق، وغياب القضاء الفعال، وانتشار الجريمة، والاستقواء بالسلاح، خاصة في المرحلة التي كانت أعداد الجماعات المسلحة بالعشرات وربما بالمئات. طبعاً هذا الواقع بدأ يتغير مع تغير في بنى القوى والتنظيمات الموجودة على الأرض؛ حيث بدأت تظهر مؤسسات تُعنى بضبط الأمن كالشرطة والقضاء، رغم أن تجاربهما بحاجة إلى رفد بعوامل دعم وتمكين حتى يثبتوا فعاليتهم.

وفي نفس الوقت اتجهت غالبية الجماعات المسلحة باتجاه الانضواء تحن يافطة تنظيم عسكري كبير، مما ساهم في ضبط التجاوزات الفردية والتعديات على الأفراد بشكل كبير جداً. وفي هذه المرحلة شهد مفهوم المؤسسات الأمنية تطوراً خطيراً، تمثل في إنشاء ما يسمى المكاتب الأمنية، والتي هي مؤسسات أنشئت أساساً بوجه حق لكي تكون سدّاً أمنياً في وجه محاولات النظام لاختراق الفصائل العسكرية، أو اختراق المجتمع الثوري بشكل عام. وكان لهذه المكاتب جهود لا تنكر في هذا الصدد، ولكن بطريقة لا واعية لم نستطيع أن نفرق بين مفهوم المؤسسة الأمنية المعنية أساساً برصد ومنع أي اختراقات من جهة عدائية تجاه بيئتنا الداخلية، وبين مفهوم الجهاز الأمني السيء السمعة الذي كان قد أنشأه النظام للتحكم برقاب المواطنين خلال فترة حكمه لأكثر من أربعين عاماً.

وعليه، بدأت تتسرب إلى هذه المؤسسات الأمنية تصرفات تتشابه مع تصرفات الأجهزة الأمنية في الفترة السابقة للثورة، وهو ما يعتبر تجاوزاً خطيراً جداً، قد يحمل في طياته مظاهر خطر كبيرة على شرعية وجود هذه المكاتب أساساً، وشرعية القوى والفصائل التي تقف وراء إنشاء هذه المكاتب. وعليه لا بدّ من العمل وبشكل جاد وسريع على إعادة توجيه بوصلة هذه المكاتب بالاتجاه الصحيح وهو اتجاه تحصين المجتمع والفصائل من أي اختراق من قبل النظام، وفي نفس الوقت إصدار لوائح ضابطة وناظمة لعمل هذه المكاتب والمؤسسات، إضافة إلى العمل على دعم وتقوية جهاز القضاء وجهاز الشرطة، بحيث تكون هذه الجهات هي الجهات المناط بها متابعة تحقيق الأمن الداخلي على مستوى المناطق المحررة.

واقع منظمات حقوق الإنسان بعد الثورة

المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

يمكننا أن نقول بكلِّ ثقة: إن نشطاء منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدنيّ وحراكهم البسيط خلال فترة القمع الشديدة كان له الأثر الأساسيّ بإطلاق شرارة الاحتجاجات. فقد كان هؤلاء النشطاء وعبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، يحضّرون لاعتصامات سلميّة لم تتوقف خلال العقد السابق، كان آخرها يوم 16 آذار 2011 أمام وزارة الداخلية، مطالبين بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأنشؤوا تنسيقيات عبر هذه الشبكات، كان أولها وأهمّها وأول من واكب تطورات الاحتجاجات الشعبيّة وقادها عملياً هي لجان التنسيق المحلية، التي سرعان ما انفصلت عنها هيئة أخرى هي الهيئة العامّة للثورة السورية. ولم يتوانَ نشطاء حقوق الإنسان عن مواكبة التطورات في سوريا؛ فتمَّ تأسيس مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بمبادرة من المحامية "رزان زيتونة"، لعله مازال المرجع الأكثر دقةً ومصداقيةً للانتهاكات في سوريا، رغم تغييب مؤسسته "رزان زيتونة" من قبل المجموعات المسلّحة بمنطقة دوما في ريف دمشق حتى الآن، كما تأسست الشبكة السورية لحقوق الإنسان؛ وربما مازالت هاتان المنظمتان الأكثر حضوراً وفاعليةً في سوريا ما بعد الثورة، بالإضافة للمرصد السوري لحقوق الإنسان. وتأسس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

وفي الواقع إن حالة الانفلات عن قبضة الأمن السوري في المناطق التي لم تعد خاضعةً لسيطرته أو مناطق اللجوء، وسعي الدول الغربية لتقديم دعم ماديٍّ لمنظمات المجتمع المدني، أدت إلى إقبالٍ كبير على تأسيس منظمات هائلة العدد إذا ما تمَّ مقارنتها بما قبل الثورة. فتمَّ تأسيس ما يزيد على ثلاثين منظّمة تتخذ حقوق الإنسان عنواناً لها، بالإضافة لما كان موجوداً سابقاً.

فإذا أضفنا المنظمات والجمعيات والنقابات ولجان الإغاثة والإعلام وغيرها التي نشأت كمنظمات مجتمع مدنيٍّ فإننا نحصل على عدد بالعشرات، وجميعها اعتمد على تسجيلها خارج سوريا؛ حيث إن النظام لم يسمح حتى بعد الاحتجاجات بتسجيل منظمات خاصّة بحقوق الإنسان، وإنما فقط نشأت منظماتٌ خاصّةٌ بالإغاثة تحت سيطرة وإشراف النظام للتمكن من استجلاب مساعداتٍ للإغاثة كان النظام يضع يده عليها فوراً ويقوم ببيعها للمواطنين أو يوزعها على الأشخاص الموالين له بشكلٍ تامٍّ. والمناطق التي خرجت عن سيطرته لم تنشأ فيها إداراتٌ مختصّةٌ بتسجيل المنظمات، لذلك كان تسجيل المنظمات يتمركز في تركيا أولاً ثم أوروبا وقليل منهم كانت أمريكا مركزاً لهم.

وكان لإنشاء وتسجيل المنظمات بكثرة خارج سوريا تأثيرٌ كبيرٌ على توجهاتها، حيث إنها كانت جميعها بحاجةٍ لتمويل نشاطاتها، هذا ما فرض عليها شروطٌ الممول من حيث وجهة النشاط وطريقة وحجم إعلانه والإفصاح عنه من جهة، ومن جهةٍ أخرى فرض عليها عملاً مؤسساتيّاً تنظيميّاً محترفاً لقبول التمويل. وهذه المسألة لها وجهان إيجابي وسلبي؛ إيجابيٌّ من ناحية تعليم السوريين على العمل المحترف والمنظم الذي لا يعتمد على الأشخاص وإنما على مؤسساتٍ، والشفافية بالصرف والعمل.أما الوجه السلبي: فيتمثل بتحويل العمل التطوّعي المتفاني، الذي كان يقوم به السوريون من كلّ قلوبهم وكانوا يدفعون من جيوبهم الخاصّة لتمويله، إلى وظيفةٍ عادية براتب محدّد يقوم بها أشخاص المنظمات، وهذا ما أضعف الروح الحماسية المندفعة باتجاهاتٍ إنسانيّة، الروح التي تميّز بها الناشطون السوريون.

وبتحوّل النشاط الحقوقي والإنساني في سوريا لعملية احتراف، أصبح هناك مؤثران على العمل والنشاط الحقوقي للمنظمات السورية، وهي الخلفية الإيديولوجية للناشطين، والخلفية السياسية للممولين، وغالباً ما يلتقي هذان المؤثران بجهةٍ واحدة، ولاسيما بالنسبة للمنظمات القديمة التي كانت قائمة قبل الثورة بفترة طويلة. أما بالنسبة للمنظمات الحديثة فهي كانت بمعظمها مشكّلة حسب طلب الممول ومن أشخاصٍ يتمُّ اختيارهم من قبله في أحيان، فأصبح تشكيل المنظمات في أحيان مجرّدَ وسيلة كسب عيش للسوريين، وعملاً يقوم به مقابل أجر، ويتمُّ اختيار المشاريع الممولة حسب طلب الجهة الممولة.

وكان هناك عمليتان مشكلتان بموضوع التمويل أولها قيام النظام بإنشاء جمعيات تابعة له وخاصة بموضوع الإغاثة، كانت تستقطب التمويل ومواد الإغاثة وشكلت أكثر من منافس للجمعيات الحقيقية، بل شكلت الركن الأساسي، خاصة وأن منظمات الأمم المتحدة كانت وبحكم تركيبتها تفضل التعامل مع منظمات السلطة السورية بهذا الموضوع وتتجاهل تماماً المنظمات السورية الفاعلة مما أدى أن تكون مواد الإغاثة وسيلة قمع جديدة بيد النظام لتجويع المناطق المحاصرة وكسب تأييد مواليه بتوزيعها عليهم، ومصدر كسب مادي ببيع مواد الإغاثة للسوريين عبر منافذ البيع الرسمية، والتهديد الآخر هو لجوء جهات ممولة لإنشاء منظمات شكلية وبأهداف لا يحتاجها بشكل ملحّ الوضع السوري لصرف الأموال أولاً، وللادعاء أن هناك مساعدات كبيرة توجه للشعب السوري، دون أن يكون لها أثر حقيقي على الأرض.

ويمكن أن نلمح الاختلافات بين المنظمات بموجب ذلك في نشاطاتها والفئات التي تستهدفها والبيانات التي تصدرها، فنلاحظ أن التنظيمات التي تتأثر بالإيديولوجيا الإسلامية تركز نشاطها على الانتهاكات التي يقوم بها النظام أو المجموعات والميليشيات التي تحارب إلى جانبه، مع إعطائها الصفة الطائفية والدينية التي تنتمي إليها، مع إعطاء الصفة الطائفية والدينية للضحايا، وتجاهل الانتهاكات التي تحصل بالمقابل من الطرف الآخر بالقتال والتعتيم عليها، إن لم نقل تبريرها تحت غطاء رد الفعل. أما المنظمات التي يغلب عليها طابعٌ علمانيٌّ قوميّ أو يساريّ وممولة من جهاتٍ محدّدة، فتركز نشاطها على الانتهاكات التي تقوم بها الأطراف الإسلامية من داعش والنصرة أو حتى مجموعات "الجيش الحر" أو أي مجموعة تحارب النظام وتصدر عدّة بياناتٍ بشأنها، بينما تتغافل وتتجاهل الانتهاكات التي يقوم بها جيش النظام أو المجموعات التي تحارب معه، وتبرّرها بحجة مقاومة التطرف والإرهاب.

وكذلك يظهر هذا الفارق جليّاً بين المنظمات الحقوقيّة التي تنتمي لقوميّاتٍ محدّدة كالعربية أو الكردية أو الآشورية، ففي حين تركّز المنظمات العربية وبشكلٍ كبير على التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها وحداتٌ حماية الشعب الكردية تجاه المناطق العربية والمواطنين العرب في المناطق التي تسيطر عليها هذه الوحدات، وتنتقد بشدّة إجراءات إنشاء الوحدات الإدارية الكردية تمهيداً

لاستقلالها عن سوريا، وتتجاهل ما يقوم به بعض أبناء المنطقة من العرب تجاه الأكراد، وتتجاهل تاريخ الانتهاكات التي حصلت ضدَّ الأكراد خلال فترة حكم البعث لسوريا، نرى أن المنظمات الحقوقيّة الكردية تدافع عن تصرّفات وحدات حماية الشعب الكردية المسلّحة وتتغاضى عن انتهاكاتهم حتى ضدَّ الأكراد أنفسهم، تحت غطاء محاربة الإرهاب وطرد داعش والتنظيمات المتطرّفة من مناطقهم، وتبرّر هذه التصرفات ببيانات توضيحية لهذه التصرفات. وربما نجد هذا الموضوع بشكل صارخ في التقرير الذي صدر عن منظمة العفو الدولية حول ممارسات قوات حماية الشعب التابعة لحزب الـ (ب و د) وردود الفعل الغاضبة والمستنكرة له من منظمات كردية من المفترض أنها تعنى بحقوق الإنسان. والمنظمة الآثورية تهتم بالآشوريين وسط انتهاكات تطالهم من كلِّ الأطراف العربية والكردية ومن النظام والمجموعات المسلّحة، وهي لا تجد إلا الغرب منجداً لهم من هذه الانتهاكات فيكون مركز اهتمامها منصبّاً على وقف الانتهاكات التي تحصل بحقِّ هذه الفئة فقط دون أيِّ اهتمام بارتباط هذا الموضوع بمسألة الحقوق في سوريا كلها.

وهناك منظماتٌ تتّخذ موقفاً وسطياً للحفاظ على علاقاتٍ أو أمانٍ من كلِّ الأطراف فتتجاهل الانتهاكات الكبرى التي تحدث في سوريا، وتركز فقط على قضايا جانبية تتعلّق بحقوق فئاتٍ محدّدة كحقوق الأطفال أو النساء أو نشطاء محدَّدين أو غيرها من الفئات دون الدخول بمسألة المسؤولية عن هذه الجرائم وتكتفي بمطالبتها بتغيير التصرّفات ووقف الانتهاكات هذه فقط، دون التعرّض أبداً لمسألة الانتهاكات الكبرى والفاضحة.

الجزء الثالث من بحث أعدّه المحامي أنور البني مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، سيتم نشره تباعاً في طلعنا عالحرية على أجزاء.

محكمة إرهاب لإرهاب الشعب

المحامي ميشال شماس

أُحدثت محكمة قضايا الإرهاب بالقانون رقم 22 لعام 2012، بحجة مكافحة الإرهاب، لكن في واقع الأمر تم إحداثها لتكون بديلاً عن "محكمة أمن الدولة العليا" سيئة الصيت، والتي أضطر النظام إلى إلغائها في شهر نيسان عام 2011 بالتزامن مع رفع حالة الطوارئ كاستجابة جزئية وشكلية تحت ضغط الحَراك الشعبي المتزايد في سورية، ليأتي إحداثها التفافاً على مطالب الحراك الشعبي، الذي تحول إلى ثورة شعبية ضد حكم الرئيس بشار الأسد ونظامه القمعي.

وقد بدت محكمة أمن الدولة العليا الملغاة بكل سيئاتها أفضل بقليل من محكمة الإرهاب، التي كانت تسمح للمحامين بالاطلاع على ملفات موكليهم وتصوير كافة الضبوط الأمنية والأوراق المبرزة في الملف، كما كانت تسمح للمحامي بالتحدث إلى موكله، ولم تكن أجهزة الأمن تحيل إليها قضايا مثل التظاهر والاعتصام والكتابة ولاسيما في وسائل التواصل الاجتماعي ضدّ النظام، والتي خُصصت لمحاربة الجرائم الخطرة الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي. ولكن في واقع الأمر كانت تستهدف المعارضين السياسيين للنظام ونشطاء حقوق الإنسان بالدرجة الأولى، أما الحال في محكمة الإرهاب فبدا مختلفاً تماماً؛ حيث وسع النظام دائرة الملاحقة لتشمل حتى أبسط الجرائم، بما في ذلك التظاهر أو الاعتصام والكتابة ضدّ النظام على الفيسبوك أو حتى الاستماع لما كان يسميه النظام بالقنوات الفضائية المغرضة كالجزيرة والعربية والأورينت..إلخ، أي كما يقول المثل الشعبي "انتقلنا من تحت دلفة محكمة أمن الدولة العليا إلى مزراب محكمة الإرهاب"!

وقد منح قانون إنشاء محكمة الإرهاب القضاة العاملين فيها صلاحيات واسعة، حيث أعفاهم من التقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في القوانين العادية، وترك الأمر لمشيئة القاضي في كيفية التعامل مع الموقوف؛ فله مثلاً أن يستجوبه بدون حضور محامي، ولا يعتد بطلب الموقوف بأنه يريد محام معه في الاستجواب، كما أن القاضي لا يستجيب لطلب الموقوف أو وكيله بعرضه على الطبابة الشرعية للتأكد من تعرضه للتعذيب، وغالباً ما يتقيد القاضي بالاعترافات الواردة في الضبط الأمني، ولا يسمح القاضي بتصوير أوراق ملف القضية متذرعاً بأسباب أمنية. ويضطر المحامي للانتظار أياماً حتى يتمكن من الاطلاع على ملف القضية، هذا إذا تمكن فعلاً من الاطلاع، وغالباً ما يتذرع القاضي بالانشغال لكثرة المواقيف والقضايا لديه. وخلافاً لعلنية المحاكمة، فإن رئيس المحكمة غالباً ما يجري جلسة المحاكمة في مكتبه وليس على قوس المحكمة، وبحضور مكثف لعناصر الأمن وفي جو إرهابي تماماً.

ويعتمد قضاة المحكمة بشكل أساسي على الاعترافات المدونة في الضبوط الأمنية التي انتزعت من المعتقلين بالضرب والتعذيب والإكراه الشديد. ومع أن معظم المحالين إلى هذه المحكمة يحتجون أمامها بأنهم قد تعرضوا للتعذيب وأجبروا على التوقيع على أقوال لم يدلوا بها، فإن المحكمة تتجاهل ذلك تماماً مبررة ذلك بقولها : "إن إنكار المتهم لأقواله الأمنية ما هي إلا محاولة للتملص من الجرم والإفلات من العقاب".

باختصار، إن محكمة الإرهاب لديها قاعدة ثابتة تقول: "إن المتهم أمامها مدان حتى تثبت براءته". وذلك خلافاً للمبدأ الشهير والمعمول في دول العالم: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم مبرم" المنصوص عليه أيضاً في القوانين السورية بما فيها الدستور السوري نفسه. والمحكمة أنشئت بهدف ليس مكافحة الإرهاب كما يدعي النظام، بل لملاحقة كل من يقف ضدّه، وتكثيف الضغط عليهم وإرهابهم.

إننا نتطلع بأمل لمن مازال يريد أن يسمع، أن يساعد الشعب السوري على الخروج من مأساته حتي يتمكن من إعادة بناء دولته الوطنية؛ دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات على أساس مبدأ المواطنة بصرف النظر عن السياسة والدين واللون والعرق والجنس.

قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمرأة والنزاعات المسلحة

قرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000:

المحامية دعد موسى
دمشق- سوريا

أول قرار يتخذه مجلس الأمن لمعالجة الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة والذي يشدد على أهمية مشاركة المرأة المتكافئة والكاملة كعنصر فاعل في منع نشوب النزاعات وإيجاد حل لها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تكفل مساهمة المرأة المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيز هذه الجهود ويحث جميع الأطراف الفاعلة على زيادة مشاركة المرأة وإدراج المنظور الجنساني في جميع مجالات بناء السلام.

أهمية القرار 1325 أنه أول قرار لمجلس الأمن يهدف إلى ربط تجربة النساء في النزاعات المسلحة بمسألة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين حيث دعا إلى:

• زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، وفي عمليات حل الصراعات والمشاركة بقوات حفظ السلام وفي المفاوضات.

• تعميم منظور النوع الاجتماعي وزيادة القدرة الاستيعابية لقضايا الجندر لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها.

• تناول قضايا الجندر في أوقات السلام وإعادة الإدماج.

• احترام حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخلياً.

• أخذ احتياجات النساء والفتيات بعين الاعتبار وقت النزاعات وتلبيتها.

• حماية النساء من العنف الجسدي والتمييز لأنهن يصبحن أكثر عرضة للاستغلال والعنف.

• الإغاثة والدعم والتأهيل للناجيات من العنف واعتماد منظور النوع الاجتماعي في عمليات إعادة التوطين والإعمار.

• تجنب العفو عن الجرائم التي وقعت في الحرب ضد المرأة.

قرار مجلس الأمن رقم 1820 لعام 2008:

اعتبرالعنف الجنسي ضد النساء والاطفال تهديداً جدياً للأمن وعائقاً أمام إعادة السلام والأمن واعتبار كافة أنواع العنف الجنسي جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو فعلا منشئا لجريمة تتعلق بالإبادة الجماعية وطالب الدول الأعضاء ملاحقة الفاعلين وضمان الحماية للنساء والأطفال الضحايا وربط العنف الجنسي صراحةً بوصفه أداة للحرب بقضايا المرأة والسلام والأمن ويطالب أطراف النزاع المسلح بأن تتخذ على الفور التدابير الملائمة لحماية المدنيين من العنف الجنسي بما في ذلك تدريب القوات، وإنفاذ تدابير تأديبية.

وتكمن أهمية هذا القرار بما يلي:

-اعتبار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو جريمة تتعلق بالإبادة الجماعية.

- حظر بشكل قاطع العفو عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

-مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن هذه الأعمال وضمات تمتع النساء ضحايا العنف الجنسي بالحماية بمقتضى القانون وضمان وصولهن إلى العدالة.

- حماية المدنيين واللاجئيين والنازحين داخلياً من العنف الجنسي.

- مشاركة المرأة في محادثات السلام وحل النزاع.

- وضع تدابير لتحسين الحماية والمساعدة.

قرار مجلس الأمن 1888 لعام 2009:

متابعة لقرار مجلس الأمن 1820 وهو يكلف بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والأطفال من العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح ويطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة والإسراع بتقديم

تقرير العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وايجاد آليات الرصد والإبلاغ.

وتشكيل فرق من الخبراء القضائيين للاستجابة القضائية السريعة للعنف الجنسي في سياق الصراع.

قرار مجلس الأمن 1889 لعام 2009:

الذي يطالب بمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وضع استراتيجيات لزيادة أعداد النساء في حل النزاعات ومواقع صنع القرار ووضع مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ القرار 1325.

قرار مجلس الأمن 1960 لعام 2010:

الذي يستكمل ويعمق القرارات السابقة حول العنف ضد النساء في النزاعات المسلحة واتخاذ تدابير فعالة لمنع حدوثه.ويؤكد على ضرورة إنشاء آليات لرصد العنف الجنسي ومتابعة كيفية تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

قرار مجلس الأمن 2106 لعام 2013:

الذي يؤكد أن جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة عليها أن تفعل المزيد لتنفيذ ولاياتها السابقة ومكافحة الإفلات من عقاب جرائم العنف الجنسي ويؤكد على أهمية المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.

قرار مجلس الأمن 2122 لعام 2013:

يشدد على المساءلة في تنفيذ القرار 1325، وأهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع الصراعات وحلها والانتعاش منها.

مقاتل لا قاتل

المحامي ابراهيم القاسم

عبر التاريخ لم يستطع أحد منع الحروب من وقوعها، بل يعتبر البعض النزاعات المسلحة هي أحد الوسائل الممكنة لإنهاء النزاعات والوصول إلى الحقوق، وقد اختلف شكل الصراعات المسلحة من صراعات بين جيوش دول أو ممالك أو إمارات، وبين ما يمكن أن يكون حروباً بين جيوش نظامية، إلى نزاعات مسلحة بين جيوش نظامية ومجموعة مسلحة أو بين مجموعات مسلحة فيما بينها، وأمام عجز العالم عن إيقاف الحروب بشكل نهائي، حاول فقهاء القانون إيجاد أفضل السبل لتخفيف الخسائر البشرية والأضرار المادية لهذه النزاعات، ولذلك أرسى القانون الدولي بعض القواعد والمبادئ التي تسعى إلى تحقيق ذلك، وكان من أبرز هذه القواعد والمبادئ، إقرار تفرقة بين المقاتلين أنفسهم و تقسيمهم إلى فئتين:

1 - فئة المقاتلين القانونيين وتتمثل في أفراد الجيوش النظامية التابعين للدولة، وأفراد الشعب الذي يهب لنصرة وطنه فيما يسمى الهبة الشعبية، وأيضاً المليشيات المتطوعة، وجاء وصف المقاتلين القانونيين، نتيجة التنظيم الذي تتميز به لجهة الأمور الإدارية والتنظيمية وإلى أن عملهم العسكري منظم و يخضع لضوابط قانونية، وأفراد هذه الفئة يحصلون على حماية قانونية:

2 - الفئة الثانية المجردة من هذه الحماية القانونية، تشمل الجواسيس الذين يعتمد عملهم الحربي على الخديعة، والمرتزقة الذين يقاتلون من أجل الاسترزاق فقط، بالإضافة إلى الإرهابيين وطبيعة نشاطهم الإجرامي الخطير.

ويحق للمقاتل القانوني إلحاق الأذى بمقاتلي العدو وأهدافه العسكرية ضمن حدود معينة، وفي المقابل هناك ضمانات كافية لهذا المقاتل من شأنها أن تحميه من بطش العدو إن تمكن منه.

حقوق المقاتل الشرعي

1 - الحق في التمتع بوضع أسير حرب : بمجرد وقوع المقاتل القانوني في قبضة الخصم و كفه عن القتال سواء رغما عنه بسبب إصابة بمرض أو جرح أو غرق أو أي نوع من أنواع العجز البدني أو العقلي ، أو باختياره كأن يلقي سلاحه و يستسلم للعدو ، ففي هذه الحالة يعتبر أسير حرب.

2 - الحق في الحماية والرعاية الصحية أثناء الجرح والمرض والغرق: يجب حماية الجرحى والمرضى والغرقى والاعتناء بهم ورعايتهم دون أي تمييز، ويتعين على الطرف الذي يسيطر علي ميدان المعركة أن يبحث عنهم و يحميهم من أي اعتداء أو أي معاملة سيئة، بحيث يحرم في جميع الأحوال قتلهم أو تعذيبهم أو أخذهم كرهائن أو تعريض أي منهم للخطر، وبصفة خاصة يحظر أن يجري لهؤلاء الأشخاص حتى و إن كان ذلك بموافقتهم عمليات البتر و استئصال الأنسجة أو الأعضاء بقصد زراعتها أو إجراء التجارب الطبية و العلمية عليهم، أو تركهم عمدا بلا علاج أو عناية معرضين لخطر الوباء أو العدوى، ويتعين أن تكون العناية بهم على أساس المساواة و بدون أدنى تمييز، ويتعين في جميع الأوقات و على الأخص بعد الاشتباك في القتال أن يقوم أطراف النزاع ودون تأخير بجميع الإجراءات الممكنة للبحث عن الجرحى و المرضى و جمعهم و حمايتهم من السلب وسوء المعاملة وضمان العناية المناسبة لهم، كما يجب توفير الإسعافات الأولية السريعة للحالات الخطيرة، ويمكن الاستفادة من وسائل العلاج الحديثة التي من شأنها إذا ما استخدمت في حينها قبل نقل المصاب وخلاله ، أن تساعد على بقائه حياً كنقل الدم.

بالإضافة إلى وجوب توفير الحماية للعدو العاجز عن القتال بحيث لا يجوز قتله أو تعذيبه أو جرحه أو ممارسة أي نوع من أنواع الإيذاء عليه، وعليه يجب معاملة الجرحى والمرضى وضحايا السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأفراد المحميين بطرق إنسانية ومعاملتهم معاملة حسنة من الطرف المشارك في النزاع المسلح الذين يخضعون لسلطته وذلك دون أي تمييز مجحف قائم على أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الديانة أو الآراء السياسية أو أية معايير مماثلة أخرى.

3 - حقوق المقاتل في حالة فقدانه أو موته :

يجب على كل طرف من النزاع، حالما تسمح الظروف بذلك وفي موعد أقصاه انتهاء الأعمال العدائية أن يقوم بالبحث عن الأشخاص الذين أبلغ الخصم عن فقدهم ويجب على هذا الخصم أن يبلغ جميع المعلومات المجدية عن هؤلاء الأشخاص لتسهيل هذا البحث.

ويجب عدم انتهاك رفات الأشخاص الذين توفوا بسبب الاحتلال أو أثناء الاعتقال الناجم عن الاحتلال أو الأعمال العدائية، وكذلك رفات الأشخاص الذين توفوا أو قتلوا بسبب الأعمال العدائية في بلد ليسوا من رعاياه ، كما يجب الحفاظ على مدافن هؤلاء الأشخاص جميعاً.

واجبات المقاتل الشرعي

المقصود بهذه الواجبات، هي تلك التدابير والإجراءات الوقائية التي يتعين على كل مقاتل سواء كان ضابطا مسؤولا أو جندياً، اتخاذها، سواء قبل اندلاع العمليات العسكرية أو اثنائها وحتى بعد انتهائها، هذه التدابير والاحتياطات التي يتعين على المقاتلين الالتزام بأخذها في الحسبان، حيث ينبغي على كل مقاتل أن يسعى إلى استخدام الوسائل والأساليب التي يمكن أن تساهم في تجنب خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو الإضرار بالأعيان المدنية، وعليه ينبغي الامتناع عن العمليات أو استخدام الأسلحة التي تسبب آلاما أو أضرارا لا مبرر لها والمحظور استخدامها دوليا، وفكرة الإصابات المفرطة والآلام التي لا مبرر لها تتصل بتأثير تصميم السلاح على الصحة، وكذلك الامتناع عن استخدام الهجمات العشوائية التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد .

ويجب أن تبذل رعاية متواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية .

من خلال ما سبق ذكره، نجد أن فوائد التمييز بين المقاتلين كثيرة، وأهمها هي تضييق نطاق العمليات العدائية بحيث يخرج عن نطاقها عدد لا يحصى من الأشخاص والأعيان التي لا تستدعيها الضرورة العسكرية، كما أن الوضع القانوني للمقاتل من شأنه توفير ضمانات كافية لدى المقاتلين، وتوفير قدر معين من الأمان خاصة عندما يدرك كل واحد حقوقه وواجباته وتكون هناك آليات قانونية كافية من شأنها فرض احترام هذا القانون وردع كل مخالف له.

احتقار المرأة في الموروث الثقافي
حكاية الضلع الأعوج

جمال سعيد

قد يوحي العنوان أنّ الموروث الثقافي اكتفى باحتقار بالمرأة، وفي هذا إجحاف بحق موروثنا، فقد تمّ مثلاً التضرّع لأم عمرو لكي ترد فؤاداً كالذي كان، ولكن الثقافة الموروثة بوجه عام تكرس سلطة وتفوق الذكر بصفته "الأقوى" و"الأعقل". ويوجه للمرأة اتهامات متناقضة فالمرأة متهمة بالكيد الذي يتطلب الذكاء، ومتهمة في الوقت نفسه بأنها "ناقصة عقل"!

موروث منطقتنا الثقافي غني بمفاهيم عديدة، تصلح للمتاحف أكثر بكثير مما تصلح لتكون جزءاً من ثقافة تحكم سلوك أبناء عصرنا. بل يدل وجودها الحي على مدى ابتعادنا عن المنجزات البشرية، وعلى الحاجة الملحّة لحثّ الخطى لنتمكن من التنعم بتلك المنجزات في ميادين مثل علم الاجتماع وعلم القانون وعلم السياسة ومختلف العلوم المرتبطة بالإناسة.

لا نزال نردد -أحياناً بإشفاق- ونحن نتحدث عن سيدة ازدادت مصائبها: "يا حسرتي عليها.. ضلع قاصر" ومع أن الحياة المعاصرة تجاوزت هذا المنطق، لا تزال الحكاية التوراتية حول خلق حواء من ضلع أعوج من أضلاع آدم شائعة شعبياً بين الناس الذين يتحدرون من مختلف الديانات التوحيدية في منطقتنا. ومع أن القرآن لا يذكر الأمر صراحة، الأمر الذي جعل رجال الدين الإسلامي يختلفون على تفسير الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي وأخرجه البخاري: "..وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ.". فالبعض يراه رواية تدل على ما حدث فعلاً، أي أن المرأة خُلقت من ضلع استلّه الله من صدر آدم أثناء نومه، في حين يراه آخرون مجازاً؛ يقصد منه وصف طابع المرأة. وكذا الأمر في تفسير العديد من الآيات المتشابهة، ومنها: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا" الروم:21. حيث يراها البعض إثباتاً على أن (الله خلقها من ضلعه)، في حين يستند آخرون إلى أن كلمة (نفس) إنما تعني الجنس نفسه استناداً إلى الآية: "لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ" آل عمران: 164.

ولكن هذا النقاش بقي بين رجال الدين المتفرغين، والذين يتفقون في نهاية المطاف على أنها "كائن قاصر".

بقيت الحكاية التوراتية هي المرجع الرئيس، إذْ نقرأ في سفر التكوين (2/21-23): "فأوقع الرب الإله سباتاً على آدم فنام، فأخذ واحدة من أضلاعه وملأ مكانها لحماً. وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها من آدم امرأة وأحضرها إلى آدم. فقال آدم: هذه الآن عظم من عظامي، ولحم من لحمي، هذه تدعى امرأة لأنها من امرئ أخذت".

وتعد هذه الحكاية التوراتية -التي ولدت في منطقتنا، وشاعت في الثقافة العالمية- إحدى نقاط الانطلاق في استصغار المرأة، و"منحها" مكانة دنيا ثانوية، فهي تبعاً مجرد ضلع أعوج! بل بالغ البعض مثل ألكسندر روس في احتقار المرأة معتبراً أن حواء قد خلقت من ضلع آدم الأيسر، وهو الجانب الأضعف، ليفسر "ضعفها ودونيتها"!.

أتاح عصرنا مشاركة أوسع للمرأة في الشؤون العامة، ومع ذلك لا نزال نشهد مفارقات قائمة على الدور الذي تلعبه المرأة، والموقف منها بصفتها ضلعاً أعوج أو قاصراً!

ولا يقف الأمر عند مواقف شعبية بل يتخطاها إلى المواقف الرسمية والدستورية والقانونية، وعلى نحو قاس في أغلب بلداننا. حيث تعاملها القوانين بصفتها أدنى منزلة. خذ الشهادة والإرث والحق في منح جنسيتها لأولادها على سبيل المثال.

لا يقتصر احتقار المرأة على الحكاية التوراتية بل هو جزء من العبادات والطقوس والحياة اليومية. يقول اليهودي المتدين في الصلاة اليومية: "مبارك أنت يا رب لأنك لم تجعلني لا وثنياً، ولا امرأةً، ولا جاهلاً. بينما تقول المرأة في صلاتها اليومية: "مبارك أنت يا رب الذي خلقتني بحسب مشيئتك"!

يوضح الفرق بين الصلاتين دون لبس احتقار المرأة وتكريم الرجل بمشيئة قبلية أو مسبقة، لا راد لها!! الأمر الذي يتيح لنا أن ننظر إلى أن الثقافة الدينية، التي رفعت مفاهيمها وتعاليمها إلى أسّ التقديس، لم تكرس التفوق الذكوري فقط، بل دونية المرأة أيضاً، ولا تكتفي الثقافة الدينية بطرح رأي والدفاع عنه، بل تقفل الباب ما استطاعت، سواء على ثقافة الماضي المقدسة التي لا يجوز تناولها إلا لتكريسها، أو في وجه رياح التغيير التي تأخذ ما وصل إليه الإبداع البشري بعين الاعتبار.

Philips C. Almond, Adam and Eve in seventeenth cen- - .tury thought, Cambridge University press, 1999, p. 146
Leonard J. Swilder, Women in Judaism: The status of - women in Formative Judaism. Metuchen, NJ: Scarecrow Press, 1976, pp. 80- 81

المرأة السورية بخير.. برغم كلّ الجراح والوجع

المحامية منى أسعد

المرأة السورية ليست بخير، عبارة كنت قد كتبتها كخاطرة قبل عامين على وسائل التواصل الاجتماعي. اليوم أعيد النظر بهذه الخاطرة لاكتشف خطأها، فإذا كان الخير أن تعيش المرأة لتتزوج وتنجب وتربي وتكبّر وتزوّج أبنائها ثم تموت بهدوء، فإنّ ملايين النساء في هذه المعمورة عشنّ ولا زلنّ يعشنّ بخير. لكن إن كان الخير في أن تعيش المرأة لتصنع بابتسامتها وبأظافرها مستقبل بلد، وتصوغ عبر تعبها وألمها كرامة شعب، ولتقدم للعالم مثلاً يحتذى به في القدرة على التضحية من أجل كرامة الإنسان وحريته، بهذا المعنى اعتقد أنّ المرأة السورية بألف خير. فهي وبالرغم ممّا تعرضت له منذ بدء الثورة، ولا تزال، من قتل وتدمير وتجويع وتهجير واعتقال واختطاف لها ولأحبتها، لم تزل حريصة على أداء دورها الثوري في مواجهة القمع الوحشي للنظام، والقمع البربري للجماعات المتطرفة، وصولاً إلى الغد الذي تطمح إليه. ممّا عرضها، مثلها مثل الرجل، للملاحقة والاعتقال والتوقيف والإهانات والتعذيب ومن ثم المحاكمات غير العادلة.

هذا المصير وسياسة الترهيب المتعمدة من قبل النظام، دفعت بعشرات الإعلاميات والصحفيات والأديبات والمدونات والفنانات ممن أعلنّ انحيازهن للثورة منذ أيامها الأولى، إلى مغادرة سوريا، ليتابعن ما كنّ قد بدأنه فيها من نشاط. فأصدرنّ الكتب والمقالات وأسّسن مدونات الكترونية يفضحنّ من خلالها الاعتداءات التي تعرضنّ لها, ويؤكدنّ على مطالبهن بالحرية والكرامة، بعض الصبايا كتبت باللغة العربية وبعضهنّ استثمر لغته الأخرى الإنكليزية أو الفرنسية لمحاولة إيصال رسائل سوريات مدنيات يعشنّ الثورة والحلم والحرب إلى ذاك الآخر حيثما كان, محاولات كذلك فضح تخاذل الموقف الإقليمي والدولي.

مايسة (30)عاماً، هي امرأة سورية كانت تقدم الإغاثة الطبية، وتعمل في قناة فضائية معارضة لنظام الأسد، قبل اعتقالها في دمشق، في نيسان /ابريل 2013، حيث أُعتدى عليها عناصر الأمن بالضرب المبرح طوال الليل بخرطوم أخضر غليظ. وقد ذكرت في مقابلة معها:"كانوا يصفعوني على وجهي ويجروني من شعري ويضربونني على قدمي وعلى ظهري وفي كل مكان".

مثال آخر هو "رزان غزاوي" سورية فلسطينية أسّست قبل الثورة السورية بقليل مدونتها "رزانيات" التي تنشر فيها كتاباتها وتشارك مقالات لنساء أو مقالات متعلقة بالقضايا النسوية باللغتين العربية والإنكليزية.

"سعاد نوفل" السورية التي قادت المظاهرات ضدّ السلطة السياسية والنظام الأسدي في 2011 قادتها في 2014 ضدّ تنظيم "داعش" المتمدّد في الرقة, سعاد عانت كالعديد من النساء السوريات من قمع ووحشيّة الجماعات الإسلامية المتطرفة على مسار الثورة، التي فرضت في مناطق سيطرتها شريعتها الخاصة بها، والتي طالت الحريات بالدرجة الأولى كالحرية الشخصية وحرية التعبير واستهدفت في الوقت ذاته المرأة بشكل أساسي، بدءاً من لباسها وحركتها وعلاقتها بمحيطها، وصولا إلى حقها في التعبير عن مواقفها أو مشاركتها في العمل الثوري.

كل هذا تسببّ في تراجع دور المرأة عموماً والإعلاميات على وجه الخصوص نتيجة لذلك، وإن كان ثمّة من آثر من النساء الاستمرار في النضال رغم صعوبة هذا القرار، فقد استهدف بإصرار لا يقل عن إصرار النظام وهمجيته، بالخطف والقتل، ومن أبرز ضحاياهم الناشطة الحقوقية, والإعلامية, المحامية "رزان زيتونة"، التي اختطفت من مقر عملها في الغوطة الشرقية بتاريخ 9/12 /2013، مع زوجها وائل حمادة وصديقتها الناشطة السياسية "سميرة الخليل" والمحامي والشاعر ناظم حمادي، العاملين معها في "مركز توثيق الانتهاكات", دون أن يعُرف مصيرهم منذ ذلك الوقت. كما استهدفت المراكز الإعلامية بالتدمير والإغلاق،

بالرغم من هذه الرسائل التي وجهّنا إلى حملة السلاح وحمّى الحرب فإنّ نساء كثيرات لا يزلن يتحدينّ القمع والبربرية، وما من شك أنهنّ يقمنّ بأعمال على درجة من الأهمية والخطورة مهما تكن بسيطة. وهذا ما أكدته الطبيبة الناشطة ديمة العطار (30 سنة) في مقابلة معها لـ DW عربية بتاريخ 2/11/2012، بقولها: (كثيراً ما تقود الفتيات الفرق الصحفية وترافقها إلى أماكن النزوح والمواقع المهمة إعلاميا). كما أنهن يساهمن بدور توثيقي، عن طريق مدوناتهن وملفات المعتقلين والمنتهكات، إضافة إلى تصويرهن العديد من المظاهرات وتحميلها على صفحات الإنترنت.

ونذكر في هذا السياق، قيام "زينة أرحيم" (30 عامًا) من مدينة إدلب، بتدريب قرابة 100 صحفي، في مناطق خارج سيطرة النظام، ثلثهم من النساء، على أساسيات الصحافة المكتوبة والمرئية، كما ساعدت في تأسيس صحف ومجلات مستقلة في الشمال السوري، وهي مستشارة ومدربة في معهد "صحافة السلم والحرب"، لتطوير مهارات الناشطين الإعلاميين في البلدان التي تعاني من النزاعات والأزمات أو تعيش مراحل انتقالية.

مما لا شك فيه، أن عطاءات المرأة السورية وشجاعتها باتت مثار إعجاب المهتمين في العالم، فها هي الباحثة وأستاذة سياسات الشرق الأوسط في جامعة "باث"، البريطانية بيلي جين براونلي تقول في حديث لها مع "المدن" تاريخ 24/1/2016، "أود التركيز هنا على دور المرأة في الإعلام، فالنساء السوريات أثبتن وجودهن على جميع المستويات، إن كان لناحية تقديم التقارير من مناطق النزاع، (في بعض الأحيان أكثر من نظرائهن من الرجال) أو لناحية كتابة المقالات وإنتاج أشرطة الفيديو الوثائقية واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية كأداة لإعلام وتمكين المرأة السورية وحثها على الاضطلاع بدور أفضل، سواء في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو تلك الخاضعة لسيطرة المعارضة. إضافة إلى مخيمات اللاجئين والأقاليم التي تقع تحت سيطرة ما يعُرف ب"الدولة الإسلامية". وعلى سبيل المثال، فقد لعبت مجموعة من الناشطات السوريات، مثل رزان زيتونة ورزان غزاوي أدواراً لافتة كان لها تأثيرها في الكشف عن انتهاكات النظام وفي الدفاع عن حقوق الإنسان".

وأخيرا لا بد من القول أنّ تضحيات الإعلاميات والإعلاميين سواء داخل أو خارج سورية، لن تكون نهاية المطاف، فحسب رأي الباحثة البريطانية براونلي "عليهم الاستعداد لمهمة مداواة وخياطة الجراح التي سببها العنف والانقسامات السياسية والدينية والطائفية خلال سنوات الحرب الوحشية، وهي مهمة غاية في الصعوبة"

المقاتلات السّوريات

لؤي ياسين

فرضت الحرب إيقاعاتها القاتلة على مشهد الحياة السورية، وذلك منذ اندلاع الثورة في سوريا منتصف آذار 2011، وخاصة على النساء السوريات وهنّ الضحيّة الأكبر للنزاعات بالرغم من أنهنّ الأكثر فاعليّة في لم شمل (العائلة/ الوطن)؛ فالحرب أفرزت أجساماً عسكرية مقاتلة قوامها متطوعات لحمل السلاح وإثبات دورهن في الميدان العسكري إلى جانب الرجال، نساء كسرّن الصورة النمطيّة لدور المرأة في الحرب والذي كان سابقاً يقتصر على المرأة الطبيبة والممرضة والطبّاخة والأم الثكلى وهي صور تفرضها كل حرب.

- المقاتلات تحت مظلة النظام السوري:

إذ وبالرغم من أنّ الكليّة العسكريّة للبنات في سوريا تأسست منذ العام 1982، فإنّه وبعد اندلاع الثورة السورية حصل شيء مختلف، كانت بوادره عبر فيديو على موقع يوتيوب بتاريخ 7/1/2013 يحتوي على عرض عسكريّ نسائي تحت مسمّى (لبؤات سوريا الأسد- الدفاع الوطني). تلاه بتاريخ 23/1/2013 تقرير على إحدى القنوات الفضائية العربية يعرضُ مقاتلات يتدّربن على السلاح في أحد المراكز بمدينة حمص، واللواتي تمّ توزيعهنّ لاحقاً للوقوف على الحواجز وتفتيش المارة من نساء أو وسائل نقل.

خارج التشكيل الرسمي الحكومي، وجدت نساء مقاتلات في تشكيلات مختلفة منها كتيبة تحت اسم "بنات الحرس الجمهوري"، والتي قالت إحدى مقاتلاتها في لقاء تلفزيوني من خط النار إنها قتلت 11 مسلّحاً من قوات المعارضة قنصاً، خلال يوم واحد على أطراف مدينة داريا في دمشق، وقدّ نالت وساماً من قائد وحدتها العسكريّة على ذلك. كما وجدت مقاتلات في تشكيل يسمّى (الجبهة الشعبية لتحرير لواء اسكندرون- المقاومة السوريّة) بقيادة "معراج أورال المعروف بـ "علي كيالي"، ولعلّ أشهرهن المقاتلة (سيفان) الملقّبة "أبو علي" التي تنحدر من مدينة كسب. عدا عن تشكيل سرية "القنّاصات" وكذلك كتيبة "المغاوير النسائية" التي التحقت فيها النساء بعقود تطوّع لمدة عشر سنوات غير قابلة للإنفكاك، وقد وصفنّ انتسابهنّ "انتقاماً لمقتل إخوة وأهل وأقارب لهنّ في الجيش النظامي السوريّ"، غير أنهنّ لم يأتينَ على ذِكر الأجر الشهري لهنّ.

اللافت بهذه الفصائل أنها تستخدم سلاح "الآر بي جي"، والقناصات، وكذلك استخدام سلاح الدبابات، خلافاً لبقية التشكيلات النسائية مثل "الجبهة الشعبية لتحرير لواء اسكندرون" و"لبؤات الدفاع المدني" والتي تمتلك فقط البندقية الآلية "كلاشينكوف".

- في الضفة الثورية المُسلحة:

تقول دعاء (أم سعيد) في ريف دمشق في لقائها مع محطة فضائية عربية إنها تعلّم النساء استخدام السلاح والقتال للدفاع عن أنفسهن، وكي لا يكنّ عالة على الرجال في المعارك أو خلال الاقتحامات التي يقوم بها النظام.

أمّا تاريخ تأسيسّ أوّل كتيبة نسائية لدى فصائل المعارضة السوريّة المسلّحة فيعود إلى 25/4/2012 في العاصمة دمشق باسم "أم المؤمنين عائشة" وذلك انتصاراً لأعراضهن، كما ذكرت المقاتلة التي تلت بيان تشكيل الكتيبة بفيديو على اليوتيوب، نُشرَ بتاريخ 26/4/2012. بالرغم من انتشار أخبار تفيد بوجود مشاركة نسائية قتالية في درعا بتاريخ سابق.

بفيديو آخرعلى اليوتيوب بتاريخ 18/6/2012 تمّ الإعلان عن كتيبة "بنات الوليد"، والتي حدّدت مهامها بتدريب "الحرائر"على حمل واستخدام السلاح، ومعالجة الجرحى، ومتابعة جرائم النظام ونشرها لفضحه، وحماية أنفسهن. وأشارت المتحدثة إلى أنهنّ لا يتبعن إلى أيّ جهة.

إضافةً لذلك تشكّلت كتيبة منضوية في "المجلس الثوري لمدينة النبك" بتاريخ 2/1/2013 مطلقةً على نفسها "كتيبة سميّة بنت خياط" رغبة منهن للجهاد في سبيل الله حسب تعبيرهن. وفي حيّ "صلاح الدين" بمدينة حلب، أُعلن في فيديو نُشرَ على اليوتيوب انضمام سريّة "أمنا عائشة" إلى كتيبة "الصادق الأمين"، إلّا أنها تحوّلت لاحقاً من سريّة إلى كتيبة لا تنتمي لأي فصيل آخر بتاريخ 23/6/2013. تتكوّن الكتيبة ممن يستخدمن القنّاصات، ومدافع الهاون محلية الصنع، للوقوف إلى جانب الرجال والدفاع عن الحريّة وإسقاط نظام الأسد، كما ذكرت قائدة الكتيبة "أم عمر" والتي تحمل شهادة الماجستير في الأدب الانكليزي، حيث كانت تنوّه في أغلب التقارير التلفزيونية التي أجريت معها إلى أنّ مقاتلات الكتيبة هنّ من المثقفات وحملة الشهادات الجامعية. وتبدو الكتيبة الأكثر تدريباً بين الكتائب النسائية المعارضة الأخرى، وكذلك فقد شاركن بدوراتٍ طبية على الإسعاف حسب قولهنّ.

المعارضة مثل النظام استفادت من المشاركة النسوية في توظيفهنّ على الحواجز؛ ففي حلب فإنّ كتيبة "الإخلاص" النسائيّة قوامها العديد من النسوة اللواتي يقفن على حواجز لتوقيف السيارات والمارّة، وتوقيف شبيحة النظام، وأيضاً المطلوبات في قوائم يملكنها بحسب ما ذكرت "أميرة الكتيبة" في تقرير تلفزيوني لإحدى المحطات الفضائية. علماً أنّ هناك الكثير من الحالات الفردية من اللواتي قاتلن بشكل منفرد ضمن كتائب الرجال مثل "القنّاصة أم جعفر في كتيبة صوت الحق" في حلب.

- داعش وأخواتها:

خاض تنظيم "داعش" غمار تشكيل كتائب نسائية، فأوجدّ "كتيبة الخنساء"، وفتح باب التنسيب لها لتسييرهن كدوريات لإلقاء القبض على النساء غير المنقبات في مدينة الرقة، ومعاقبتهن وجلدهن، إضافة لتفقّد هويات النساء. وأفادت الأنباء بأنّ غالبية نساء الكتيبة هنّ من غير السوريات حيث ذاع صيت "أم ريان التونسية" أميرة الكتيبة، والسجّانة "أم حمزة"، علماً أنّه وبحسب تقرير تلفزيوني فإنّ أجر المنتسبات لا يقل عن المئتي دولار أمريكي.

في حين يُلحظ غياب المقاتلات عن "جبهة فتح الشام/ النصرة سابقاً"، حيث لم يرد أي اسم لامرأة تقاتل في صفوف الجبهة. حيث لم تتبع الجبهة استراتيجية "داعش" بتشكيل كتائب نسائية لمعاقبة النساء، واكتفت برجال وشرعيين يقومون بمحاسبة الناس بشكل عام.

بالمقابل فإنه نُشرَ فيديو على موقع يوتيوب بتاريخ 7/4/2015 يعرض جانباً من تدريبات بعض النسوة في معسكر "نساء النصر والتمكين" بحلب، وواضح من خلال حديث المسؤولة عن توضيح ما تقوم به النساء المشاركات بأنهن أقرب إلى "جبهة النصرة" أكثر من أي فصيل آخر.

- المقاتلات الكورديات:

تبقى التجربة الأبرز والأنضج وذات النتائج الكبيرة هي للمقاتلات الكورديات السوريات المنخرطات في "وحدة حماية المرأة" ضمن "وحدات حماية الشعب الكُردية" الذراع العسكري لحزب "الاتحاد الديموقراطي الكُردي" التي أُعلن عنها في تموز 2012.

ففي أواخر عام 2014 خاضت المقاتلات الكورديات معارك طاحنة ضد تنظيم "داعش" انتهت بهزيمة التنظيم في "كوباني"، وقد ذاع صيت تلك المقاتلات في أرجاء العالم لقوتهنّ وصلابتهن في إدارة تلك المعركة وحسمها، وتعتبر أفضل القوات النسائية في سوريا بسبب خبرتها القتالية العالية، ومعرفتها باستخدام مختلف صنوف الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وذلك مردّه إلى عوامل عدّة أبرزها قدَم التجربة القتاليّة للمقاتلات الكرديات.

قسم المرأة

النظام يتاجر بأرزاق أهالي مدينة التل ويسلم طريق إمدادها الغذائي للمحتكرين

محمد هشام - التل

تدخل مدينة التل عامها الثاني تحت وطأة الحصار الخانق الذي تحكمه قوات النظام عليها من شتى الجهات، بغرض الضغط على الأهالي لإرغام الفصائل المسلّحة على الخروج منها ودخول قوات النظام إليها، والخضوع لحكمهم.

تنشط في المدينة مؤسسات المجلس المحلي التي تأسست في منتصف 2013 بعد توقيع وجهاء المدينة معاهدة صلح مع النظام، تقضي بإدارة المدينة التي باتت حضناً للمهجرين محلياً، مقابل عدم تعرض الفصائل المسلحة لطريق تل منين الذي تستخدمه قوات النظام.

إثر توتر الحالة بين الفصائل المسلحة وقوات النظام، وتعرضها لبعض قواته على طريق تل منين، تم حرمان قوات النظام من استخدام طريق تل منين، لترد حواجز النظام، وفرع الأمن السياسي الذي يدير تلك الناحية بإحكام الحصار على المدينة، والتضييق على المدنيين، وعدم إدخال المواد الغذائية والدوائية إلا بعد دفع ضرائب باهظة عليها، الأمر الذي ضاعفَ الأسعار داخل المدينة قياساً بالعاصمة، وغيرها من البلدات والنواحي.

كثيراً ما حاولت لجنة التواصل التي يترأسها السيد "غازي جاموس" أحد وجهاء المدينة، التنسيق لفكّ الحصار عن المدينة، وإنشاء مجلس عوائل يضمُّ مندوبين عن جميع عوائل المدينة، ولجاناً محلية للأحياء، واجتماعات دورية مع خطباء المساجد لحثّ الناس على الوقوف جنباً إلى جنب مع جهود لجنة التواصل لفكّ الحصار عن المدينة، إضافة إلى اجتماعات دورية مع الأهالي في مسجد التل الكبير، وحثّهم وحثّ الفصائل المسلحة الالتزام بالعهود بين قوات النظام والفصائل، إثر خرق الأخيرة للعهود.. إلا أن محاولات الالتزام تلك كانت تُمنى بالفشل المنظم.

الأهالي يقولون إنّ الفصائل المسلّحة تتعمد خرق العهود لتتمكنَ من احتكارِ إدخال المواد الغذائية والدوائية والغاز والمحروقات إلى المدينة عندما يحاصرُها النظام، ويتهمونها بالتنسيق معه بهذه الخروقات. كما يقول أحمد الساهر أحد سكان التل: "حواجز النظام سعيدة جداً بخرق الفصائل المسلحة المتكرر للعهود، لأن ذلك يمكّنها من عقد صفقات مالية معهم لإدخال المواد الغذائية إلى المدينة، والمتضرر الوحيد هم المدنيون الفقراء".

خالد خولاني أحد سكانها أيضاً، يشارك أحمد وكثيرين من أهالي التل رأيهم: "الحياة فيها لا تُحتمل، الجميع يتاجرُ بأرزاقنا، ولذلك غادرتها وسكنتُ في العاصمة منذ ثمانية شهور".

يُذكر أن الأهالي قد استجابوا لنداء دعا إليه ناشطون على الانترنت، للخروج بمظاهرة جابت شوارع المدينة، ونددت بالأحوال الصعبة التي تعيشها. وطالبت الفصائل العاملة بعدم المتاجرة بدمائهم وأرزاقهم. في الوقت الذي انتشرت فيه كثيرٌ من الحسابات والصفحات على وسائل التواصل لكشف الصفقات التي يجريها المسلحون مع قوات النظام، منددة باستهتار الفصائل بمصير الأهالي وأرزاقهم.

مؤخراً وفي 20-7-2016 انتشرت تسريبات بين المدنيين عن بلوغ لجنة التواصل لمرحلة متقدمة من المفاوضات مع النظام، الأمر الذي لم تنفه لجنة التواصل نفسها، وأعلنته رسمياً على صفحتها الرسمية على الفيسبوك. لولا أن اعترضت سيرَ المفاوضات محاولات عرقلة تقف وراءها "بعض الأطراف التي لا تريد الخير للمدينة وتريدُ احتكار المواد التموينية" بحسب تصريح اللجنة.

فيما قام النظام بوقتٍ لاحق بحسم موضوع المواد الغذائية، وباعَ طريق التل إلى التاجر المشهور والمدعو "أبو أيمن المنفوش" مجبراً الأهالي على التّعامل معه، واقتناء موادهم التموينية من أسواقه التي تقع على تخوم التل، على أن يتم دفع ضريبة 100 ل.س على كل 1 كيلو غرام من الخضراوات والفواكه، ونسبة تصل إلى 30% على مواد السوبر ماركت، ونسب قريبة بالنسبة للمنظفات.

"منى الخالدي" مدرّسة في المرحلة الابتدائية في التل، وأم لأربعة أبناء، عبرت عن حيرتها ومعاناتها إزاء ارتفاع الأسعار بهذا الشكل المريع: "هالمرة في وفرة بالخضار والفواكه، بس مصاري ما في .! تكلفة الطبخة الصغيرة صار 8$ مبسوطين هيك شباب الفصائل؟!".

وقد كانت اللجنة أعلنت في وقتٍ سابق عن خروجها للقاء وفد روسيّ، لترتيب لقاء مع الفصائل المسلحة للتفاوض على طريق تل منين – صيدنايا، إلا أن حاجز الحرس الجمهوري لم يسمح للوفد الروسي بالوصول لمكان الاجتماع لأنه لم يحصل على موافقة من قوات النظام، بحسب ما أعلنته اللجنة ووسائل إعلام محلية.

حقيقة التسويق الهرمي .. رزق الهبل عالمجانين !!

يارا شامية

"ستصبح ثرياً ثم تحقق أحلامك بأن تكون نجم النجوم، صاحب شركة، قصور وسيارات، رفاهية وزواج سعيد. ليس عليك سوى أن تحضر شخصين من دوائر تأثيرك"، بتلك العبارات الرنانة تستدعيك الشركة الأكثر نصباً في العالم (ولد كويست، كويست نت، كيونت) تعددت المسميات والغاية واحدة هي أن تكون فريسة أحد ضعاف النفوس لتخسر جهدك ومالك وأصدقائك في آن معاً.

حيث تقوم الشركة بالنصب عليك وسلبك أموالك وأنت بدورك تحتال على الآخرين وهكذا دواليك.

تبيع الشركة منتجات لا تتجاوز قيمتها الـ 300 دولار، كالساعات وحجوزات فندقية وقلادات طاقة وكورسات تدريبية. في حين ينبغي عليك أن تدفع 2000 دولار كي تصبح مندوباً لكيونت، لكن الهدف ليس شراء المنتج إنما التسويق له مقابل عمولات هرمية.

نظرة رياضية:

يجب أن تدفع 2000 دولار كي تغدو عضواً في كيونت، ثم تدعو شخصين تتقاضى عليهم 225دولار كل منهم يحضر اثنين آخرين عمولتهما معا 70 دولار، أي أنك بحاجة لـ 18 شخصاً كي تستعيد رصيدك المودع لدى الشركة.

هذا في حال لم يفشل أحد العملاء في جلب اثنين؛ فغالباً ما تقفل الشجرة قبل أن تصل لرقم 18، وقلة قليلة فقط نجحوا في كسب الأرباح.

هنا تجدر الإشارة للهوة بين قمة الهرم وقاعدته؛ فالذين بالقمة يحققون أرباحاً عالية خلافاً للذين في أسفل الشجرة، لاسيما أن المجتمع سيصل لحالة تشبع؛ فكلما دعوت شخصاً وجدته إما عضواً في كيونت أو رافضاً لفكرتها أساساً.

أيضا وبحسبة سريعة بدأت الشركة منذ عشرات السنين، وهي تضم ملايين الشبكات التي تقوم على مضاعفات الجذر التربيعي الذي سيصل إلى ما لانهاية، فمن غير المنطق أبداً أن تستمر الشركة بدفع العمولات لكل الأعضاء.

لكن الحقيقة تكمن في غسيل الأموال وطرح -مثلاً- مليار أو أكثر في بلد من البلدان وتطميع الناس ودفع نسب للأعضاء بعد كل عملية نصب. فإذا ما جفت الأموال أو افتضح أمر تلك الشركة أغلق نشاطها بلا عودة بعد نصبها على ملايين السذج في العالم.

وهي شركة لا فروع ولا مكاتب لها وأصحابها غير معروفين؛ فلو خدعت أنت ومن في البلاد جميعاً لن تغيثك أي سلطة قضائية وتنفيذية لأنها شركة غير موجودة أصلاً.

لمحة تاريخية:

تأسست الشركة وفقاً لموقع كيونت سنة 1998 في مركز بورصة الفلبين (التي كان يُطلق عليها سابقاً "أبراج تكتيت") بمدينة مانيلا على يد فيجاي إسواران وجوزيف جابا بيسمارك، ومقرها اليوم هونغ كونغ. تنتشر مكاتبها بـ100 دولة حول العالم مملوكة من قبل مجموعة أي كيو. تعتمد على التسويق الهرمي المحرم دوليا.

تنتشر في دول يتفشى فيها الفقر والبطالة والحروب كالهند وسيرلانكا وباكستان وأفغانستان وإندونيسيا ومصر، أما الدول المتقدمة فتمنع من دخولها.

دخلت سوريا باسم كويست نت عام 2003 وأغلقت في 2009 لتعود باسم كيونت سنة 2011 بعد أن لاقى اسمها السابق شكاوى كثيرة، علماً أن ترخيصها الرسمي يحمل اسم شركة الفرسان.

وانتشرت في مقاهي دمشق القديمة لتضم 35 ألف عميل سوري دفعوا للشركة 70 مليون دولار! ما ساهم باستهلاك الناتج المحلي للقطع الأجنبي ووجه ضربة قاسية لاقتصادنا الوطني أثرت على القوة الشرائية لليرة السورية.

رأي الشرع:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام"

ويرى مجلس الافتاء بالأزهر ومختلف علماء الفقه في العالم حرمة في أموال كيونت لعدة أسباب:

أولاً- أنها تضمنت الربا بنوعيه، ربا الفضل وربا النسيئة، فالمشترك يدفع مبلغاً قليلاً من المال ليحصل على مبلغ كبير منه، فهي نقود بنقود مع التفاضل والتأخير، وهذا هو الربا المحرم بالنص والإجماع، والمنتج الذي تبيعه الشركة للعميل ما هو إلا ستار للمبادلة، وليس الغرض الأساسي فلا تأثير له في الحكم.

ثانياً- أنها من الغرر المحرم شرعاً، لأن المشترك لا يدري هل ينجح في تحصيل العدد المطلوب من المشتركين أم لا؟ والتسويق الشبكي أو الهرمي مهما استمر فإنه لا بد أن يصل إلى نهاية يتوقف عندها، ولا يدري المشترك حين انضمامه إلى الهرم هل سيكون في الطبقات العليا منه فيكون رابحاً، أو في الطبقات الدنيا فيكون خاسراً؟ والواقع أن معظم أعضاء الهرم خاسرون إلا القلة القليلة في أعلاه، فالغالب إذاً هو الخسارة، وهذه هي حقيقة الغرر الذي نبه عنه النبي عليه السلام.

ثالثاً- ما اشتملت عليه هذه المعاملة من أكل لأموال الناس بالباطل، حيث لا يستفيد من هذا العقد إلا الشركة نفسها وبضع مشتركين تستثمرهم لعملياتها بالنصب، وهذا ما حرم في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) النساء/29.

رابعاً- هذه المعاملة تقوم على الغش والتدليس على الناس، فهي تدعي أن غايتها بيع المنتج ومن جانب آخر تغري بعمولات كبيرة لا تتحقق غالباً مستخدمة لذلك شتى أساليب الكذب والخداع. وهذا من الغش المحرم شرعاً، قال عليه الصلاة والسلام: "من غش فليس مني" وقال أيضاً: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما".

أخيراً لابد من تفعيل قوانين تمنع عمل تلك الشركات المثيرة للجدل التي تستنزف الطاقات الشابة وتبعدها عن عجلة الإنتاج في وقت نحن بأمس الحاجة لتلك الطاقات والأموال المهدورة لكن ذلك يتطلب حكومات غيورة على مصالح رعاياها وعلى اقتصادها الوطني.

نشرة اقتصادية

وائل موسى

استقالة وزير مالية الحكومة السورية المؤقتة، وموقعهم على الانترنت في مرحلة سبات عميق

بعد رئيس الحكومة السورية المؤقتة السابق "أحمد طعمة" الذي اشتهرت حكومته بالفساد، ومن خلال اجتماع للائتلاف، تم تعيين الدكتور جواد أبو حطب على أن تكون حكومته داخل الأراضي السورية، ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة حتى يومنا هذا لم ينشر موقع الحكومة المؤقتة الرسمي على الانترنت سوى خبراً حول تعيين الدكتور جواد أبو حطب رئيساً جديداً، ليغط بعدها في سبات عميق دون أي جديد حول أعمال الحكومة وقراراتها ومشاريعها في الداخل. أما وسائل التواصل الاجتماعي، فاليوتيوب حافل بفيديوهات الرئيس السابق أحمد طعمة، وفيسبوك وتويتر فيهما بضع منشورات حديثة لا تحتوي على أي إنجاز يتعدى كلمة وزيارة ولقاء، فما هي إنجازات الحكومة الجديدة؟!

إلا أن منشورات الناشطين على فيسبوك كانت كفيلة بنقل بعض المستجدات الطارئة على الحكومة، وكان آخرها استقالة وزير المالية عبد المنعم الحلبي.

ومن خلال البحث على صفحات فيسبوك حول سبب استقالة عبد المنعم الحلبي، عثرنا على تصريح له يقول فيه: "حكومة الداخل هي الحكومة التي تسعى لتأمين مواردها بالاعتماد على الوطن وإمكانياته وأبنائه، وانطلاقاً من توافقات متكاملة مع القوى على الأرض.. وليست تلك التي تنشر الوزراء فيه هنا وهناك وتستجدي التمويل المغفل من المشايخ والدوائر ذات الأجندات المشبوهة.. حكومة الداخل يجب أن تبني الممثليات الفعالة الداعمة للداخل، والقادرة على مدّه بما يحتاجه في طريق مأسسته.. لا أن تستبقي المجسم الطفيلي الفوضوي في عينتاب ليستمر بطفيليته وفوضويته متنفذاً تتعيش منه ثلة من جماعات المصالح المفروضة على القوى المقاتلة في الداخل، وعلى حساب وزراء الداخل وحسابات الواقع الذي يعيشه الوطن بانتظار أول وزير شهيد أو مشول"!

وفي رد لعبد المنعم الحلبي على تعليق متسائل حول كذبة الاستقلالية وعدم الحصول على عمل أو وظيفة من دون تزكية فكيف بمنصب وزير؟! قال عبد المنعم: "عملي مستقل وخبرتي ومؤهلاتي معروفة.. لأجلها تم اختياري كوزير، وعندما شعرت بأنني لن أكون مستقلاً ومؤدياً لعملي كما يجب.. استقلت".

بعض الناشطين قالوا إن الحلبي استقال لعدم قبوله دخول الأراضي السورية، في الوقت الذي لم يرغب فيه الحلبي بكشف التفاصيل التي أوصلته لقرار الاستقالة مكتفياً بمنشوره السابق على فيسبوك، فما يزال عمل الحكومة السورية الجديدة منذ استلامها حتى الآن مجهولاً دون أي نتائج ملموسة حتى الآن.

تسريبات وثائق محاسبة من الائتلاف والمجلس الوطني السوري

انتشر في الأسبوع الأول من شهر آب/ أغسطس الحالي بضع أوراق مسربة من وثائق محاسبة قديمة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والمجلس الوطني السوري، وتوضح الأوراق أسلوب صرف الأموال من خلال أمر من رئيس الائتلاف بشكل مباشر وبأرقام كبيرة، وتوضح إحدى الأوراق كما نقتبس منها: "ملخص الرأي القانوني والمالي المهني عن الوثائق المرسلة من السيد "وسام ط" (في إشارة واضحة إلى وسام طريف المعروف كمدير لحملات منظمة آفاز في لبنان) بناء على تقارير السادة المقررين في اللجنة".

وتظهر الورقة بالنتيجة عدم إرسال أي مستندات حول أغلب المبالغ المخصصة للصرف، كما يوجد استهتار في التأكيد على استلام المبلغ من الجهات المستلمة، بالإضافة إلى مبالغ تم صرفها كعقود إيجار وتم إرسال نسخ مختلفة للواقعة، ويبلغ إجمالي المستحق المدقق في هذه الورقة وحدها 306 ألف دولار أمريكي تقريباً.

يعقب المحامي هيثم المالح على الورقة: "المبلغ الضائع مع "وسام ط" والبالغ 300 ألف دولار، يعتبر ضئيلاً

مصدر الصورة فيس بوك

حيال السرقات الكبيرة التي تتم في الإئتلاف، والذي يتقصد التعتيم عليها دون ذكر الأسباب" كما أشارت بعض الأوراق إلى أوامر صرف من رئيس الائتلاف السابق "أحمد الجربا" كمكافآت لرضوان زيادة بالإضافة لمبلغ مخصص لمحاضرات توعية يلقيها رضوان زيادة عن السلم الأهلي، ومبلغ مئتي ألف دولار للسيد رفاعة عكرمة الممثل عن مكتب السلم الأهلي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

ومن خلال سؤالنا لبعض الناشطين عن رأيهم حول هذه التسريبات الأخيرة، ترى الغالبية منهم أن هذا التسريب الأخير ليس بهدف كشف خفايا الفساد الحقيقي الموجود، إنما مجرد محاولة لتصفية حسابات سياسية. وسبق أن تم تسريب العديد من الوثائق التي تدل على وجود فساد في مؤسسات المعارضة، إلا أن جميع التسريبات لم تلق أي نوع من المسائلة أو المحاسبة، وتبدو أنها مجرد معارك داخلية فقط لا طائل منها لصالح الشعب السوري.

جدير بالذكر أن الوثائق المسربة الأخيرة وبحسب ناشطين، تم إضافة بعض الوثائق المزورة إليها لإفقادها المصداقية، وبذلك أصبحت الوثائق ذات قسمين؛ قسم مزور وآخر حقيقي، وذلك بهدف التعمية عن الحقيقة. وتبقى مؤسسات المعارضة ومنظماتها حتى يومنا هذا بعيدة عن الشفافية، ولا يعلم أحد ما يدور في خفاياها من فساد وسرقات باسم الشعب السوري المنكوب.

"لمن العالم اليوم؟"..

سؤال الإبن الذي صار عنوانا لجديد الشاعر منذر المصري

طلعنا عالحرية

إضافة جديدة للمشهد الشعري والأدبي السوري في سنوات الجمر، يحققها الشاعر منذر المصري، بصدور مجموعته الشعرية الجديدة "لمن العالم اليوم؟ وسير مشبوهة أخرى"، عن دار "نينوى للدراسات والنشر" بدمشق.

تضم المجموعة الشعرية، عدداً من القصائد الطويلة جداً، ترجع إلى تواريخ مختلفة، كتبها المصري في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولم ترد في أي عمل شعري سابق.

ويشعر قارئ قصائد هذه المجموعة التي جاءت في (255 صفحة من القطع الوسط)، كما لو أن الشاعر أراد سداد دين له مع الحياة ومع الشعر تحديداً، فأصدر كتابه الشعري، مردداً في العنوان السؤال ذاته الذي طرحه عليه ابنه حين كان في السادسة من عمره وهو ينظر إلى السماء من نافذة القطار.

نقرأ في مقدمة المجموعة: "تحت اسم القصيدة الّتي أعطت كتابي هذا عنوانه: (لمَن العالم؟) - وهو في الأصل سؤال، فاجأني به ابني، بينما كان ينظر متأملاً من نافذة القطار، ولم يكن قد بلغ السادسة من عمره بعد، حرت وقتها معه جواباً ومازلت لليوم- هناك جملة تقول: أطول وأسوأ قصيدة في الشعر العربي الحديث"، فإذا كان هذا صحيحاً، كما أكّد لي الكثيرون من أصدقائي، الّذين عادة لا يوفّرون أيّ فرصة ليعارضوني في كلّ شيء، فإنّه أيضًا صحيح، ذلك القول، الّذي قرأته مرّة، لا أذكر أين، ولا أذكر متى، ولا أذكر أيضاً من صاحبه، كما أنّي، لجوره ولسهولة دحضه، لا أستبعد كثيراً أن يكون أنا، ولا أحد سواي، من قاله: "غالباً ما يدين الشعراء بشهرتهم لأسوأ قصائدهم".

قصيدة واحدة جديدة في هذه المجموعة، يعتبرها المصري من أجمل قصائده، وعنوانها "سمها خرمشات قط"، يقول فيها: "ولو بعد غياب طال ثلاثين سنة/ من حياة لم تجد لها هدفاً/ سوى البحث عن هدف/ ولم تجد لها معنى/ سوى هذا الذي ليس له معنى/ إلى المدينة التي بحكم المُصادفة وُلدت/ ثم بحكم الضرورة عشت".

"أحبك وأنا تراب" ..

يرى النقاد أن أغلب قصائد المجموعة تتميّز، بالعفوية المتقنة التي يتصف بها شعر صاحب "داكن"، وهو الذي يقول في المقدمة: "يستغرب كثيرون تصالحي الشديد مع شعري، وخاصة القديم منه الذي يتبدى بحرصي على ذكر تاريخ كل قصيدة، بالسنة والشهر واليوم وأحياناً بالساعة إذا تطلب الأمر".

وتأتي عناوين قصائده المهجورة بحرفية شعرية عالية، أشبه بلوحات تأملية مثل "خُلقت لأكون خاطئاً"، و"لا أريد أن أكون أفضل من أحد"، و"مات في وسط القصيدة".

ويصف صاحب "آمال شاقة" علاقته مع الشعر في قصيدة عنوانها "هي كطفل وأنا كأم" حيث يقول: "أقبل هذه القصيدة/ كيفما وُهبت لي/ هي كطفل/

وأنا كأم/ كيفما انبثقت من بين/ فخذي روحي".

وعن منذر المصري الشاعر والإنسان، تقول الكاتبة والروائية هيفاء بيطار: "من يقرأ شعره تذهله تلك العفوية البسيطة وتحس أنه يتنفس شعراً، وكل عبارة يكتبها تفتح أمامنا نفقاً للتأمل، وكل عنوان من عناوين قصائده يصلح أن يكون مادة للتحليل والدراسة، مثل "أحبك وأنا تراب"، عبارة مذهلة قالها منذر لابنه، تولد ينبوعاً من الحب الأبوي لدى الأبناء، من يقدر أن يُبدع عبارة بتلك الفرادة وقوة التأثير، إلى درجة تشعر أن تلك العبارة تحولت إلى وشم في الذاكرة، وصار كل أب أو أم يتبناها ويشعر أنها تعبر عن قمة الحب للأبناء؟".

أما صاحب "بشر وتواريخ وأمكنة"، فيقول: "يا لي من شاعر كئيب/ أبعث على الضجر/ أهذر عن أي شيء/

ولا أبالي ما هو/ ولمجرد تلطيخي وجهه/ بالسخام/ أحسب أنه سيصير/ في أعين الآخرين شعراً"، متابعاً: "من يقل كل شيء/ لا يقول شيئاً/ ثم تخلط كل شيء بكل شيء".

الشاعر في سطور ..

ولد الشاعر منذر المصري في مدينة اللاذقية بالساحل السوري عام 1949، تدرج في دراسته في مدارس مدينته الثلاث: الأرض المقدسة والوطنية الأرثوذوكسية، وثانوية جول جمال، ليحصل بعدها على إجازة في العلوم الاقتصادية من جامعة حلب عام 1971، ودبلوم في التخطيط الإقليمي من جامعات بولونيا عام 1979.

من مؤلفاته: "آمال شاقة" 1978، و"بشر وتواريخ وأمكنة" 1979، "أنذرتك بحمامة بيضاء" 1984، وهي مجموعة مشتركة مع الشاعرة مرام المصري والشاعر الراحل محمد سيدة. وفي العام 2011 أصدر كتاب "منذر مصري وشركاه"، عن دار "الغاوون" البيروتية، ويقوم الكتاب على فكرة الكولاج الشعري المصنوع من شذرات كان استلّها الشاعر من مئات المجموعات والقصائد التي قرأها لشعراء سوريين وعرب ممن عاشوا زمناً طويلاً في سوريا.

والمصري أحد الشعراء السوريين الأربعة (نزار قباني - أدونيس - محمد ماغوط - منذر مصري) الذين تضمنتهم أنطولوجيا الشعر العربي المعاصر التي صدرت باللغة الألمانية عام 2000.

وكان أن أصدرت له وزارة الثقافة السورية ديوانه بعنوان "داكن" عام 1989، ولكن سرعان ما صادرت الرقابة الألفي نسخة التي كانت جاهزة للتوزيع وأتلفتها!، كما رفض اتحاد الكتاب العرب بدمشق عضويته رغم استيفائه لكل الشروط، وقد كانت هاتان الحادثتان، على حدّ تعبير منذر المصري: "فضيحة بجلاجل، جلاجل لم يسمع رنينها أحد".

حملة "المعتقلون أولاً" تختتم فعالياتها بعرض مسرحي وأمسية شعرية

اختُتمت حملة "المعتقلون أولاً"، والتي تُنظمها "شبكة جيرون الإعلامية" بالتعاون مع مجموعة "ناجون من المعتقل"، عرضاً مسرحياً بعنوان "المهجع رقم 19"، وأمسية شعرية للشاعر أصلان أصلان، وكلمة ختامية أكّد فيها الفنان عبد الحكيم قطيفان على ضرورة التعامل مع قضية المعتقلين السوريين في سجون النظام كـ"قضية مبدأ"، وشدد على أنه لا خيار اليوم أمام السوريين سوى الإصرار على الحياة. وركّز قطيفان في كلمته في اليوم الأخير من الحملة على أنه أيًا كان ما تتركه تجارب الاعتقال من مآسٍ وعذابات للمعتقلين أنفسهم وذويهم الذين ينتظرون، يجب على السوريين عدم الاستسلام لليأس، والإصرار أكثر على ضرورة إخراج كافة المعتقلين كقضية مبدأ، مشددًا على أنه لا خيار اليوم لدى السوريين سوى الإصرار على الحياة، والتحلي بإرادة صلبة تستند إلى اليقين بأن الثورة ستنتصر، وأنه سيتم إنصاف الجميع. والمسرحية التي شهدت حضوراً لافتًا، هي محاولة درامية لمحاكاة تجربة الاعتقال والمعاناة داخل السجون. كذلك تضمن اليوم الختامي أمسية شعرية للشاعر أصلان أصلان، قدم خلالها مجموعة من القصائد، تمحور مضمونها حول قضية المعتقلين كمحاولة أدبية تعكس صوتهم ومطالبهم، إلى جانب مُحاكاة وجدانية للمغيّبين داخل المعتقلات، والسوريين بشكلٍ عام حول هذه القضية

بيان شعراء وأدباء العالم في اليونان من أجل سوريا

أصدر عدد كبير من الشعراء والأدباء المجتمعين ما بين 28 تموز/ يوليو و1 آب/ أغسطس الحالي، في مهرجان "تينوس الدولي للأدب" في جزيرة تينوس اليونانية، بيانًا استنكروا فيه بأقسى الكلمات الخطط الروسية وغيرها لإخراج المواطنين السوريين من حلب. وجاء في البيان: إننا لا نريد أن نرى مزيدًا من اللاجئين الهاربين من الموت في العالم. داعين إلى "التوقف عن قصف المدن ولتخرج جميع الجيوش الأجنبية والميليشيات الطائفية والأسلحة الروسية والإيرانية والعراقية واللبنانية وغيرها المشاركة في قتل وتهجير السوريين ودعم الديكتاتورية والحرب" وأضاف البيان الموقع من عشرات الشعراء حول العالم: "نستنكر صمت العالم وعجزه ونرفع أصواتنا مطالبين الدول الكبرى بوقف المأساة السورية التي لم يعد من المحتمل أبدا استمرارها.. السوريون يفقدون الدم والعالم يفقد كرامته. قتل السوريين وتهجيرهم من بلادهم جريمة الأمم كلها، وتدمير سوريا بلد الحضارة هو هزيمة للإنسانية. اتركوا السوريين يتخلصون من الديكتاتورية بأنفسهم ويستعيدون حريتهم وكرامتهم ويصنعون السلام بأنفسهم. فهم شعب محب للسلام ومتطلع إلى الحرية".

صدور المجموعة الشعرية الأولى للسورية لينة عطفة

صدر حديثًا عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، مجموعة شعرية للشاعرة السورية الشابة لينة عطفة بعنوان "على هامش النجاة"، وهي أول مجموعة مطبوعة لها. صمم لوحة الغلاف الفنان التشكيلي يوسف عبدلكي وكتب مقدّمة المجموعة الفنان مرسيل خليفة. تقع المجموعة في ستٍ وسبعين صفحة، وتحوي سبع عشرة قصيدة، تتناول معظمها تفاصيل المأساة السورية والحرب والهجرة القسرية، وقد كُتبت جميع النصوص في سوريا باستثناء النص الذي حملت المجموعة اسمه "على هامش النجاة" كُتب في ألمانيا حيث تقيم لينة الآن.

ميسون شقير في "لا تذهب للموت وحدك"

صدر مؤخرًا عن دار "كتابوك للنشر"، مجموعة قصصية موسومة بـ"لا تذهب للموت وحدك"، للكاتبة السورية ميسون شقير، وهي بحسب الناشر، مجموعة (من 50 صفحة)، "تحتال على القارئ بسردية شعرية لعوب، غوايتها تكمن في فتنة الصورة الفنية المحتجبة خلف غلالة كلمات منزاحة عن معانيها المألوفة، كما تكمن في سرد متهمّل متأمّل؛ لا يأبه كثيرا باللهاث خلف الحدث بقدر ما يستقصي التوترات الداخلية للشخصية، مما يجعل كل شخصية عالما وحدها." و"هذه القصص لوحة معلقة على جدار الألم السوري، على زاويتها (شريطة سوداء تسند موتها من الموت)، ولعلها (نافذة للريح كي تكمل رتق ثوب السماء الممزّق)".

"بيت المواطن" يصدر العدد (19) من سلسلة "شهادات سورية"

صدر مؤخرًا عن دار النشر "بيت المواطن"، ضمن سلسلة "شهادات سورية"، التي أطلقتها "الرابطة السورية للمواطنة" ومقرها بيروت، كتاب "قنديل أم هاشم المفقود"، تأليف: المترجم والقاص السوري عدي الزعبي. وتنقسم الشهادات المضمومة في هذا الكتاب إلى مجموعتين مصنفتين تحت عنواني "المنفى" و"الثورة". وأن كانت حكايات المنفى تسبق حكايات الثورة، غير أنها تتآلف جميعها في حالة عشق للوطن. عشق يتبدى في رؤية الوطن أنّى ذهب الشاهد، وفي كل ما يشاهده. وتسعى سلسلة "شهادات سورية" إلى أن تكون مدماكًا في بنيان الذكرة الجمعية السورية في زمن الأزمة الكبرى التي تعصف بها.

طلعنا عالحرية